الجـــــــمـهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الشـــــــعبـيـة

وزارة التـــــــعـليـم العـــــــالي و البـــــــحث العـــــلـمـــي

جـــــــــــــامعة أبي بكـــر بلقايد – تـلمســـــــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

من طرف : بن عيسى ســامية و حــاكم زوليخة

بعنوان

ظاهرة تزايد النفقات وأثرها على عجز الميزانية في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2014-2024

نوقشت بتاريخ : 2025/06/29 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد : بن خالدي فضيل	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيسا
السيد : بومدين حسين	أستاذ	جامعة تلمسان	مشرفا
السيد : بومدين محمد	أستاذ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2025- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أيدنا بفضله وأعاننا على انجاز هذه

المذكرة المتواضعة الذي سدد خطواتنا ووفقنا لإتمام

مشوارنا الدراسي و كل ما نرجو من الله أن تكون هذه المذكرة

في المستوى المطلوب.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى عبارات

الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف

الدكتور : **بومدين حسين**

على توجيهاته و ملاحظاته لنا من أجل المضي قدما قصد إتمام هذا

العمل أو بالأحرى هذا الجهد المتواضع .

الشكر موصول أيضا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

الشكر أيضا لكل من ساعد بملاحظاته وتوجيهاته من بعيد أو قريب

بالأخص أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن و سقتني نبع حنانها وعطفها الفياض

إلى من كان دعاؤها و رضاها عني سر نجاحي،

أمي الغالية شفاها الله و أطال في عمرها.

إلى رمز الكفاح في الحياة إلى الذي تعب من اجل تربيتي،

إلى أبي الغالي"عبد الله"الذي زرع في قلبي الحب والحكمة،وعلمني معنى العطاء والصبر،الى روحك الطاهرة التي ما زالت تنير دربي .رحمك الله وغفر لك ،وأسكنك فسيح جنانه.

إلى كل إخوتي و افراد عائلتهم و زملائي بالعمل بمركز التكوين المهني الرائد فراج سبدو ،والى كل طلبتي الاعزاء من اول دفعة الى حد الساعة،

إلى كل طلبة قسم علوم التسيير ماستر 02 تخصص تسيير عمومي،

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد،

السيدة :بن عيسى ســـامية

إهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في دعمي و تشجيعي طوال مسيرتي العلمية

الى والدي العزيزين اللذان لم يبخلا علي بحبهما و دعاءهما أطال الله في عمرهما

إلى بناتي العزيزات سعادتي في الدنيا و اعز ما املك

"رهام نهال منال أماني "

إلى أخي و روح أختي تغمدها الله برحمته .

الى زملاء العمل بجامعة الجيلالي ليابس كلية العلوم الدقيقة بسيدي بلعباس

إلى كل طلبة قسم علوم التسيير ماستر 02 تخصص تسيير عمومي،

الى كل من آمن بي ووقف الى جانبي فلكم مني كل الشكر و الامتنان

السيدة :حـــاكم زوليخة

مقدمة

مقدمة

تشكل النفقات العامة أحد الوسائل التي تمتلكها الدولة في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبعيد عن أيديولوجية التدخل أم عدمه، فإن حجم النفقات العامة يتميز كقاعدة عامة بالتزايد من فترة للأخرى في كل الدول على اختلاف نظامها الاقتصادي، ولما للنفقات العامة من أهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعددت أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، و الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

وقد حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامـة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد (أمن، عدل، دفاع) وبالتالي فإن الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعياً حسب المنطق التقليدي الذي كـان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد الدولة الحارسة، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي.

إن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج تراكمي لعوامل متشابكة ومعقدة، بعضها مرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية، وبعضها الآخر نابع من التحولات في أنماط الحياة والاستهلاك. فمن ناحية، نجد أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلب أسعار السلع الأساسية، خاصة في أعقاب الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والنزاعات الجيوسياسية، قد أدى إلى تضخم غير مسبوق في تكاليف المعيشة. ومن ناحية أخرى، فإن التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار العولمة قد فتح الباب أمام ثقافة استهلاكية غير مسبوقة، حيث أصبحت الخيارات المتاحة أمام المستهلكين لا حصر لها، مما زاد من صعوبة مقاومة إغراء الإنفاق.

على مستوى الأفراد و الأسر، فإن سوء التخطيط المالي والاعتماد المفرط على الائتمان والديون قد ساهما في تفاقم الأزمة، حيث يجد الكثيرون أنفسهم عاجزين عن مواكبة التزاماتهم المالية المتزايدة. أما على مستوى المؤسسات، فإن ارتفاع تكاليف التشغيل والمنافسة الشرسة في الأسواق تدفع بالعديد منها إلى زيادة نفقاتها بشكل قد يفوق قدرتها المالية، مما يعرضها لخطر الإفلاس أو التدهور المالي. وعلى الصعيد الحكومي، فإن توسع النفقات العامة، سواء في قطاعات الصحة والتعليم أو البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مقابل محدودية الموارد، يخلق عجزاً مزمناً في الموازنات الوطنية، مما يزيد من أعباء الديون ويحد من قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة.

لكن الأكثر خطورة في هذه الظاهرة هو تداعياتها الاجتماعية، حيث يؤدي تزايد النفقات إلى اتساع الفجوة بين الطبقات، وزيادة معدلات الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى، مما يهدد التماسك المجتمعي ويولد توترات قد تتحول إلى اضطرابات في بعض الحالات. كما أن الضغوط النفسية الناتجة عن الأزمات المالية الشخصية أصبحت ظاهرة عالمية تؤثر على الصحة العقلية للأفراد وتقلل من إنتاجيتهم.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى تحليل عميق لهذه الظاهرة، وفهم جذورها، واستشراف تداعياتها، ووضع حلول عملية قابلة للتطبيق على كافة المستويات. سواء من خلال تعزيز الثقافة المالية، أو اعتماد سياسات

اقتصادية أكثر مرونة، أو ابتكار آليات مبتكرة لإدارة النفقات .وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذه المذكرة، سعياً لتقديم رؤية شاملة تساعد على مواجهة هذا التحدي المالي المتصاعد.

تُمثّل ظاهرة تزايد النفقات تحديًا مركبًا ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث يتجاوز تأثيرها الجانب المالي ليمسّ استقرار الأفراد والمؤسسات والدول. وتكمن الإشكالية الرئيسية في التناقض بين النمو المستمر في النفقات من جهة، وعدم مواكبة الموارد المالية لهذا النمو من جهة أخرى.

إشكالية البحث :

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، لاسيما تقلب أسعار النفط كمصدر أساسي للإيرادات، يطرح تساؤل جوهري يتعلق بقدرة الدولة على ضبط وتيرة ارتفاع النفقات العامة وتحقيق التوازن المالي دون الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً عليه، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير زيادة النفقات العامة في الجزائر على عجز الميزانية ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما المقصود بالنفقات العامة ؟**
2. **ما الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وراء تزايد النفقات العمومية؟**
3. **كيف أثّر تزايد النفقات على الموازنة العامة للدولة؟**
4. **ما هي انعكاسات هذا التزايد على عجز الميزانية؟**

فرضيات الدراسة:

- تزايد النفقات العامة يساهم بشكل مباشر في تفاقم عجز الميزاني.

- تحسين كفاءة الإنفاق العام وترشيده، إلى جانب إصلاح النظام الجبائي، قد يساهم في الحد من هذا العجز دون المساس بالاستقرار الاجتماعي.

أهداف الموضوع :

يمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في زايد النفقات العامة في الجزائر من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية للدولة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات بحيث تم وضع مجموعة من الأهداف لتوضيح هذا الأثر وهي كما يلي:

1. تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من حيث الكم والنوع.
2. تحديد العوامل المؤدية إلى تزايد الإنفاق العمومي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.
3. تقييم أثر تزايد النفقات على الوضعية المالية للدولة (عجز الميزانية)
4. تسليط الضوء على العلاقة بين الإيرادات العامة وتزايد النفقات ومدى توازنها.

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية دراسة ظاهرة تزايد النفقات العمومية في الجزائر في تأثيرها المباشر على استقرار الاقتصاد الوطني ومستقبل التنمية الشاملة. يُعد الإنفاق العمومي من أبرز أدوات تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس أولوياتها في تمويل الخدمات الأساسية، ودعم الفئات الضعيفة، وتعزيز النمو الاقتصادي. ، فإن التسارع الملحوظ في وتيرة هذا الإنفاق، في ظل محدودية الموارد وتقلب أسعار المحروقات، يثير تساؤلات جوهرية حول فعاليته وقدرته على الاستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع تزايد النفقات العامة في الجزائر جاء نتيجة لأهمية القضية المطروحة وما تثيره من إشكاليات اقتصادية ومالية تستوجب الدراسة والتحليل. فقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة استمرار نمو حجم الإنفاق العمومي في الجزائر بشكل ملحوظ، في ظل ظروف مالية غير مستقرة وتراجع مداخيل الدولة من عائدات المحروقات. ويستدعي هذا الوضع ضرورة البحث في أسباب هذا التزايد وتأثيراته على التوازنات الاقتصادية الكبرى، خصوصاً في ظل الضغوط الاجتماعية والتحديات التنموية القائمة، كما أن الموضوع يتعلق بأحد أبرز مجالات السياسة الاقتصادية، وهو الإنفاق العام، مما يجعله مجالاً خصباً للتحليل الأكاديمي والمساهمة في تقديم حلول واقعية تسهم في تحسين الأداء المالي للدولة وترشيد استخدام الموارد المتاحة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة ظاهرة اقتصادية متغيرة مثل تزايد النفقات العامة. حيث يقوم هذا المنهج على وصف واقع النفقات العمومية في الجزائر من خلال تتبع تطورها عبر السنوات، وتحليل مكوناتها واتجاهاتها، ثم تفسير الأسباب والعوامل المؤثرة في هذا التزايد، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية. كما تم دعم التحليل من خلال استخدام بيانات وتقارير رسمية صادرة عن الهيئات الحكومية مثل وزارة المالية، وبنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات، إضافة إلى الاستعانة بدراسات سابقة ذات صلة لتعزيز الرؤية وتوسيع دائرة الفهم. ويمكن إدماج مقاربة مقارنة في بعض المحاور، من خلال مقارنة تطور النفقات في الجزائر مع بلدان مشابهة اقتصادياً، لاستخلاص الدروس والتجارب المفيدة.

تقسيم البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة قسمت البحث الى ثلاثة فصول ، حيث نتناول في الفصل الأول عموميات حول النفقات العامة من خلال مفهومها وتقسيماتها وظاهر تزايد النفقات ، أما الفصل الثاني نتناول فيها بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية و التمييز بينها من خلال ابراز أوجه التشابه والاختلاف ، أما في الفصل

الثالث سنبرز تطور الميزانية العامة في الجزائر من خلال عرض الاحصائيات(الايرادات والنفقات وعجز الميزانية) من الفترة 2014 الى 2024 .

في الأخير ننهي البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات المستخلصة التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

مدخل الى النفقات

تمهيد:

يُعتبر الإنفاق العام أداةً حيوية يستخدمها الحكام لتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية. بغض النظر عن الموقف الأيديولوجي تجاه دور الدولة، فإن حجم الإنفاق العام يميل إلى الزيادة بشكل مستمر عبر الزمن في جميع الدول، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي. نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، أصبحت دراسة أسباب هذه الظاهرة – المعروفة بزيادة الإنفاق العام – ضرورية للغاية.

ومن بين أبرز الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها الاستقرار الاقتصادي الوطني من خلال تطبيق استراتيجيات متعددة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية. تركز السياسة النقدية على التحكم في حجم الكتلة النقدية، بينما تهتم السياسة التجارية بتنظيم العلاقات الدولية وضبط أسعار الصرف. أما السياسة المالية فهي تتركز على إدارة ميزانية الدولة. وهذا ما سنتطرق اليه من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول** : مدخل الى النفقات العمومية
- **المبحث الثاني** : تقسيمات النفقات العمومية
- **المبحث الثالث** : ظاهرة تزايد النفقات

المبحث الأول : عموميات حول النفقات العمومية

تعد النفقة العامة انعكاساً مباشراً لسياسة الدولة، فكلما كانت السياسة الحكومية رشيدة، تبوأت ميزانية الدولة حالة من الرشد المالي تبعاً لذلك. كما يختلف مفهوم النفقة العمومية بين دولة وأخرى، وكذلك عبر الفترات الزمنية المختلفة، ويظهر هذا الاختلاف سواء في خصائصها أو في حجمها، ويرجع ذلك إلى تباين مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى تلبية الحاجات الجماعية[1].

المطلب الأول :ماهية النفقات العمومية

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن ابرازها فيما يلي :

- النفقة العامة هي: مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة.
- النفقات العامة هي: مبالغ أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- النفقة العامة هي :التزام مالي قانوني تتحمله الدولة أو أحد أشخاصها العامة ،يخرج من المال العام وفق ضوابط قانونية ومالية محددة ،بهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة جماعية ،ضمن السياسة المالية والاقتصادية المعتمدة.
- تعرف النفقة العامة بصورة دقيقة بأنها :"مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام لإشباع حاجات عامة"[2].

[1]- أ.يلس شاوش بشير، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2013 ،ص79

[2]د.بن شعيب نصر الدين ،"محاضرات في المالية العامة"، مقياس المالية العامة المعمقة ،تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،2015/2014،ص 23

المطلب الثاني :عناصر و قواعد النفقة العامة

الفرع الاول :عناصر النفقة العامة

ويمكن من خلال التعريف السابق أن نحدد عناصر النفقة العامة بما يأتي:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي(سيولة)** : كانت الدولة قديما تسعى لإشباع الحاجات العامة بواسطة الحصول على سلع وخدمات مقابل أشياء عينية، فتهب الأملاك العامة مثل الأراضي والمباني، وتمنح الألقاب، وتنعم بالأوسمة لقاء قيام المستفيدين من كل ذلك بخدمات عامة، وقد أدى ذلك إلى القول بأن شكل النفقة كان عينيا قبل أن يكون نقديا. وهناك جملة أسباب تقف وراء اتخاذ الدولة للصيغة النقدية في نفقاتها من ابرزها:

تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، وعليه فلا يعقل أن يتعامل الأفراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية[1].

- **النفقة العامة تقوم بها الدولة أو من يمثلها** : يجب أن تكون النفقة صادرة عن الدولة أوإحدى هيئاتها (الحكومة ،الوزارات ،المؤسسات العامة، البلديات ،.....)

إذا انفق فرد أو شركة خاصة أموالا لخدمة عامة دون تفويض من الدولة ،لايعتبر نفقة عامة.

- **النفقة العامة تحقق النفع العام**: لابد ان تكون الغاية من النفقة العامة تحقيق نفع العام وفق مبدأ المساواة بين المواطنين و العدالة[2].

[1]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 60

[2] د.مسعود ادم ،"دروس على الخط "،مقياس المالية العامة ،تخصص المالية و المحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة لونيسي علي البليدة02،2023/2022،ص10

الفرع الثاني :قواعد النفقات العمومية

ويقصد بها مختلف الإجراءات والضوابط التي يجب أن تخضع لها النفقة العمومية، ومن أهم هذه القواعد يمكن ذكر ما يلي:

–قاعدة المنفعة العامة: إن الهدف من النفقات العمومية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى هو تحقيق الرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، فما يبرر الإنفاق العام هو كمية ومقدار المنافع العامة التي تتحقق من خلال هذا الإنفاق.

–قاعدة الاقتصاد: المقصود هنا هو ليس التقليل والحد من النفقات العمومية بالشكل الذي لا يحقق الأهداف المرجوة منه، وإنما المقصود هو الترشيد وحسن التدبير وتلاشي التبذير فيما لا مبرر ولا نفع منه.

–قاعدة اليقين: ويقصد به الدقة في تحديد النفقات العمومية وتجنب التصرف غير الملائم في الإنفاق العام، دون أن يكون هناك تلاعب أو تبديد.

–قاعدة الترخيص : إن النفقة العمومية تخضع لترخيص مسبق سواء من السلطة المتخصصة كما هو الحال بالنسبة للسلطة التشريعية في الميزانية العامة أو الجهة الإدارية المخولة قانونا بالصرف[1].

المطلب الثالث : ضوابط النفقة العامة

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف

[1]- سوزي عدلي ناشد،، المرجع السابق ، ص50

النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى[1].

- **ضابط المنفعة العامة (أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة للمجتمع)** : إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق والمشروعات العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق والمشروعات وأوجـه الإنفاق الأخرى[2].

ويستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة الوجوه الأخرى، ولا شك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة. [3]

- **ضابط الاقتصاد في الإنفاق (ضغط النفقات العامة)**: يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا يمكن تصورها إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل

[1]- سوزي عدلي ناشد،، المرجع السابق ، ص51
[2]- عادل أحمد حشيش، المرجع السابق ، ص69
[3]- نفس المرجع، ص70

تكلفة ممكنة، وفي الواقع أن التبذير أو الإسراف وهو ما يطلق عليه "التسيب المالي" يؤدي إلى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان من الممكن توجيهها إلى غيرها من الوجوه المفيدة، أو تركها في يد الأفراد لاستغلالها في مجالات أكثر فائدة. ومن جهة أخرى فإن التبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها، ومظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن أن تحدث في شتى مجالات الإنفاق العام[1].

- **تقنين النشاط المالي والإنفاق العام في الدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة** : ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجرائها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق العام وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

المبحث الثاني : تقسيمات النفقات العمومية

يراد بتقسيم النفقات العمومية تقسيمها إلى عدة أقسام متميزة يضم كل منها تنوعا واضحا للنفقات العامة ومتميزا مما يتيح للباحث الاقتصادي والمالي والمهتم بدراسة المالية العامة، سهولة تحليلها وفقا لأسس علمية تمكنه من تتبع آثار النفقات العامة، كما أن النفقات العامة تختلف فيما بينها من حيث الأهداف المرجوة منها والآثار التي تخلفها.

[1]- أ لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة ، جامعة البويرة، 2014، الجزائر ، ص43

المطلب الأول: من حيث الغرض

تستهدف نفقات الدولة أغراضا شتى، إدارية أو اقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية، وبناء على ذلك يمكننا أن نقسم النفقات العامة تبعا لهذه الأغراض إلى:

- **نفقات إدارية** : وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافآتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية[1].
- **نفقات اقتصادية** : وتشمل نفقات الأشغال العامة والتوريدات والإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة، ونفقات خفض الأسعار.
- **نفقات اجتماعية** : وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية وتعليمية وغيرها.
- **نفقات مالية** : وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.
- **نفقات عسكرية** : وتشمل نفقات التسليح والقوات العسكرية.

المطلب الثاني : من حيث طبيعتها

تصنف النفقات العمومية حسب طبيعتها الى نوعين رئيسين :نفقات حقيقة ونفقات تحويلية[2]

- ✓ **نفقات حقيقة** : هي المصروفات التي تخصصها الدولة للحصول على سلع أو خدمات أو أصول إنتاجية، وتنعكس بشكل مباشر على زيادة الناتج الوطني، مثل الأجور والمصاريف الخاصة بالتعليم والصحة والاستثمارات العامة
- ✓ **نفقات تحويلية** :هي النفقات التي لا تؤثر مباشرة في حجم الإنتاج الوطني، إذ تهدف أساسًا إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع دون مقابل إنتاجي مباشر، مثل الإعانات الاجتماعية والتحويلات المالية المختلفة،وهي بدورها تنقسم الى 03 انواع:

[1]- أ لوني نصيرة، ربيع زكرياء، المرجع السابق ، ص44
[2]د.بن شعيب نصر الدين ،المرجع السابق،ص 28

- **نفقات تحويلية اجتماعية** :هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة دون الحصول على مقابل مباشر (سلع أو خدمات) ،يهدف إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ، توجه هذه النفقات الى فئات محددة مثل الفقراء ،كبار السن ،العاطلين عن العمل ،وذوي الإعاقة ، لتحسين مستويات معيشتهم وتخفيف التفاوت الاقتصادي
- **نفقات تحويلية اقتصادية**:هي مدفوعات مالية تهدف الى تحقيق أغراض اقتصادية مثل تحفيز النمو،دعم قطاعات إنتاجية ،أو معالجة اختلالات السوق ،وليس فقط أغراض اجتماعية.
- نفقات تحويلية مالية :هي مدفوعات نقدية تقوم بها الدولة دون الحصول على مقابل مادي مباشر ،لكنها تهدف الى تحقيق أغراض مالية بحتة ،مثل سداد التزامات الدولة أو معالجة اختلالات الموازنة العامة،وتختلف عن النفقات التحويلية الاجتماعية والاقتصادية بتركيزها على الجانب المالي.

المطلب الثالث : من حيث تكرارها الدوري في ميزانية الدولة

تقسم النفقات العامة على أساس تكرارها الدوري إلى نوعين:

1- **النفقات العادية(الثابتة)** : يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في موازنة الدولة كرواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة ونفقات هذا تحصيل الضرائب وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة دورية منتظمة في الموازنة العامة، ولا يعني . أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب ألا يتغير من موازنة إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل موازنة حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية[1].

2- **نفقات غير عادية** : أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو حاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد ومثال ذلك النفقات الحربية، ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية

[1]-عيسى أنيسة بركان براق ، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر ، تطوها ، أسبابها ، ومتطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، 2017- ص110

كالزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود والخزانات ومد خطوط السكك الحديدية وتعبيد الطرف وتأسيس الأساطيل التجارية وغيرها.

ولهذا التقسيم فائدته وخطره وتتمثل فائدته في التكرار الدوري للنفقات العادية مما يمكن الحكومة من تقديرها تقديرا يكون قريبا من الصحة، وتدبير لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب، أما النفقات غير العادية وباعتبارها تحدث بصفة عرضية واستثنائية فإن سدادها يكون عادة من إيرادات غير عادية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد، أما خطره فيكمن في لجوء الحكومة كلما تحقق عجز في الموازنة إلى عقد قروض عامة بحجة إجراء نفقات غير عادية عندما لا تكفي لتغطيتها مواردها العادية وتخصيص موازنة غير عادية لذلك.

وأمام الملاحظات والانتقادات الموجهة لتقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية، فقد اتجه الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة النفقات التسييرية وهي تلك النفقات اللازمة التسيير المرافق العامة كالرواتب ونفقات الصيانة ، وغيرها، والنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع كنفقات إنشاء المشروعات الجديدة من طرق وغيرها[1].

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات

إن أهم ما تتميز به النفقات العامة في الاقتصاديات المعاصرة هو اتجاهها نحو التزايد المضطرد، فيما يتعارف عليه بظاهرة تزايد النفقات العامة، والتي برزت بشكل جلي بتطور الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة بعد التحول الذي عرفه دور الدولة في الاقتصاد " من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة" وتوسع أوجه نشاطاتها المختلفة[2].

[1]- عيسى أنيسة بركان براق، المرجع السابق، ص110.
[2]-هلال محمود، أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2015،ص191

المطلب الأول : أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المضطردة في حجم النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة مـن الدول وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب حربية[1].

– **الأسباب الاقتصادية**:إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزاداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه.

كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتسعى الدولة من قيامها بهذه المشروعات الى :

الحصول على موارد الخزانة الدولة.

التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

محاربة الاحتكار.

[1]- سوزي عادل ناشد، المرجع السابق، ص214

–الأسباب الاجتماعية: أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ... الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطالبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية[1].

– الأسباب السياسية: أدى انتشار المبادئ الديمقراطية إلى اهتمام الدولة بأحوال الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام الحزبي للحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية بقصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قـد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها.

ومن جهة أخرى إن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، إلى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة قد أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذا المرفق الحيوي.

[1]- عباس علي عبد الله.، المالية العامة: النفقات والإيرادات العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006،ص130

– **الأسباب الإدارية:** مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي و العلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات ... الخ، فيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية)[1] .

– **الأسباب المالية:** إن سهولة الإفتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة اللجوء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسمح للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون العسكرية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة.

وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

– **الأسباب العسكرية:** وهي لا تقل أهمية عن الأسباب سابقة الذكر، إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ويمكن التأكد من ظاهرة

[1]- عباس علي عبد الله، المرجع السابق ، ص131.

التزايد المستمر في النفقات العسكرية إلى حجم الإنفاق العام، وذلك بالرجوع إلى تطور هذه النفقات في الموازنات العامة لبعض الدول الكبرى، ومن الوقوف على نسب النفقات العامة إلى حجم الدخل القومي في نفس الدول[1].

– تزايد النفقات بسب شراء التكنولوجيا: يتميز العصر الحالي بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا في كل المجالات وذلك لما لها من دور في تسهيل الحياة اليومية للأفراد و المؤسسات، ولهذا تسعى الدول إلى اكتسابها واستخدامها لتحقيق المنفعة العامة، ولا شك أن هذا يتطلب أموال كثيرة من أجل شراء التجهيزات والمعدات الخاصة لذلك، كما أن التطور السريع للتكنولوجيا الحديثة قد يستدعي تجديد التجهيزات والمعدات السابقة التي لم يمضي على شرائها وقت كثير وهذا كله سوف يزيد من حجم النفقات، فمثلاً في قطاع الاتصالات قد تشتري الدولة التجهيزات الخاصة بالجيل الرابع للهاتف ولكنها لا تتطابق مع استخدام الجيل الخامس فيتعين عليها شراء أجهزة جديدة خاصة بالجيل الخامس في حال ما قررت التوجه إلى الجيل الخامس.

المطلب الثاني : الاسباب الظاهرة لنمو النفقات العمومية

ترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية ،وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها. وسنتعرض لكل هذه الأسباب فيما يلي:[2]

1**– تدهور قيمة العملة:** يقصد بتدهور قيمة العملة تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

[1]-محمد الصغير بعلي ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003، ص43
[2]-د محمد عباسي محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003،ص106

وما يمكننا ملاحظته بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور. فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات.

فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2- **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** وهو يتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي والى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة الأخذ بفكرة الموازنة الصافية والإجمالية، وتقوم الموازنة الصافية أو الإجمالية على ظاهرة تخصيص الإرادات العامة، وهذا يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري المقاصة بين إيراداتها ونفقاتها بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فانه لا يظهر في الموازنة العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات وفكرت الموازنة الصافية كانت تتبع في الماضي أما فكرة الموازنة الإجمالية فهي تقوم على أن كل النفقات العامة التي تقوم بها المرافق والهيئات العامة تظهر في موازنة الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن الأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية في سنة معينة حيث يظهر كافة النفقات العامة للدولة إلى وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسب تغيير القواعد المحاسبية للموازنة لا زيادة حقيقة في النفقات[1].

[1]- د محمد عباسي محرزي، المرجع السابق ، ص107

3– **اتساع المساحة الإقليمية للدولة:** إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العمومية

أولا : قانون فاجنر

لقد استمد فانجر قانونه من خلال تتبع مسار النفقات العامة لعدة دول أوروبية في القرن التاسع عشر، حيث خلص إلى نتيجة مفادها أنه " إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ، وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع.

وتبين من خلال هذا القانون أن زيادة النفقات العامة تكون أكبر من الزيادة في معدل نمو الناتج الوطني وهو ما يعكس حجم نشاط الدولة وتدخلها وزيادة أدوارها، وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك في أوروبا والتي تميزت بالتوجه نحو التصنيع فقد أعتبر فاجنر أن عملية التصنيع هي أساس الزيادة المضطردة في النفقات العامة وذلك للاعتبارات التالية :[1]

إن عملية التصنيع تؤدي إلى ظهور علاقات أكثر تعقيداً في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب مزيد من الهياكل والوظائف العامة التي تقع على عاتق الدولة قصد التكفل بالتشريع والحماية والتنظيم.

إن عملية التصنيع تحتاج إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الحاجة إلى مسايرة عملية التكوين والتعليم.

[1]- علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية ،مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص44

مع متطلبات عملية التصنيع، مما يستوجب زيادة النفقات العامة الخاصة بشراء وسائل ومعدات التكوين والتعليم وتدريب العمال. تقتضي عملية التصنيع ظهور تكنولوجيا جديدة قد لا يقوى القطاع الخاص على امتلاكها، وقد أعطى فاجنر مثال عن السكك الحديدية كمجال طبيعي لاحتكار الدولة، لما تتطلبه من تمويل ضخم لإنشائها أو تجديدها واستخدام التقنيات الحديثة في تشغيلها.

الشكل رقم 01 : يبين التمثيل البياني لقانون فاجنر

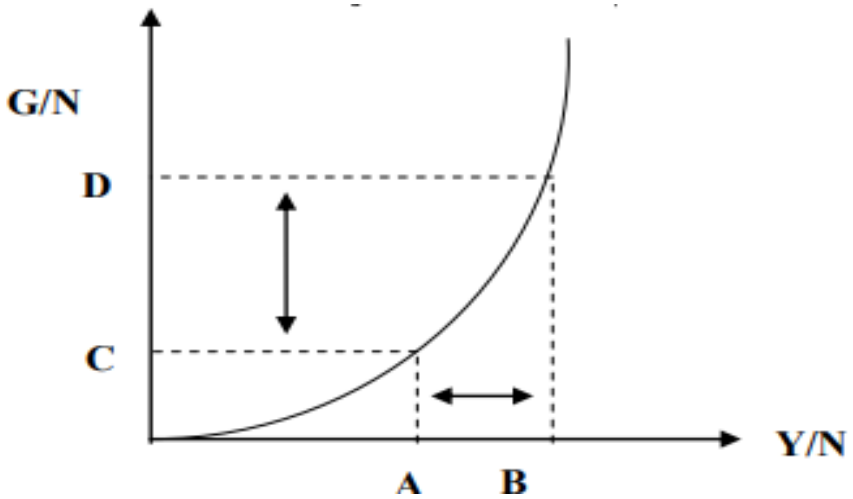

المصدر: علي لطفي : المرجع السابق ، ص45

حيث Y/N يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني ، G/N يمثل متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد بمعدل أكثر من نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو ما تعبر عنه المسافة ABCD كما بين شكل المنحى العلاقة الطردية بين زيادة نصيب الفرد

من الدخل الوطني ومتوسط النفقات العامة وهو ما يعكس نفس العلاقة بين الدخل الوطني وحجم النفقات العامة[1].

يمكن صياغة قانون فاجتر رياضياً على النحو التالي :

$$G/Y=F\ (Y/N)$$

حيث : G النفقات العامة ،Y الدخل الوطني، Nعدد السكان.

$$\partial G/\partial Y>o$$

مع أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكثر من الواحد.

ورغم التفسير الذي أعطاه قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات وهي:

لقد ربط فاجنر ظاهرة تزايد النفقات العامة بزيادة معدل النمو الاقتصادي، في حين أهمل عدة جوانب أخرى منها الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي[2].

اهتم بالعوامل طويلة الأجل أكثر من العوامل التي تؤثر على التغيرات القصيرة الأجل لنمو النفقات العامة، كما أنه لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في النفقات العامة .

هناك جزء مهم من النفقات العامة يفسر بعدم كفاءة النفقة العامة وعدم تحقيقها لأهدافها نتيجة للتبذير وهدر الموارد الاقتصادية.

[1]- علي لطفي، المالية العامة، المرجع السابق ،ص45
[2]- علي لطفي، المرجع السابق ، ص46

ثانيا : أطروحة "بيكوك"و"إيرمان"

تعتبر الدراسة التي قام بها بيكوك وإيزمان من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة بعد فاجنر، حيث اعتمدا في دراستهما على تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1955/1890 ويرون أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع النفقات العامة، وإنما هناك عوامل أخرى تحدث أغلبها في فترات الكوارث الطبيعية والحروب وأن النفقات بعد هذه الأزمات لا تنخفض بل تزداد إلى مستويات أعلى.

وحسب هذه الأطروحة أن الدولة لا تتوسع في النفقات العامة إلا بوجود موارد مالية، وتعد الضرائب أهم هذه الموارد ففي حالة السلم تظل الضرائب مستقرة إلى حد ما وذلك استنادا إلى مبدأ "عبئ الضريبة المسموح به" ، فالأفراد لا يقبلون بزيادة الضرائب وهو ما يشكل عائق نحو زيادة النفقات العامة، لكن في حالة الكوارث والحروب تستلزم زيادة كبيرة في النفقات العامة وبذلك فالأفراد قد يقبلون برفع معدلات الضرائب أو القبول بضرائب جديدة من أجل تمويل الزيادة المفاجئة في النفقات العامة.

كما أن فترات الأزمات قد تبين بعض النقائص والمشاكل التي لم يتم تحديدها من قبل المتعلقة بتحصيل الموارد وهو ما يطلق عليه " أثر التفتيش" .

الشكل رقم 02 : التمثيل البياني لأطروحة بيكوك وايزمان

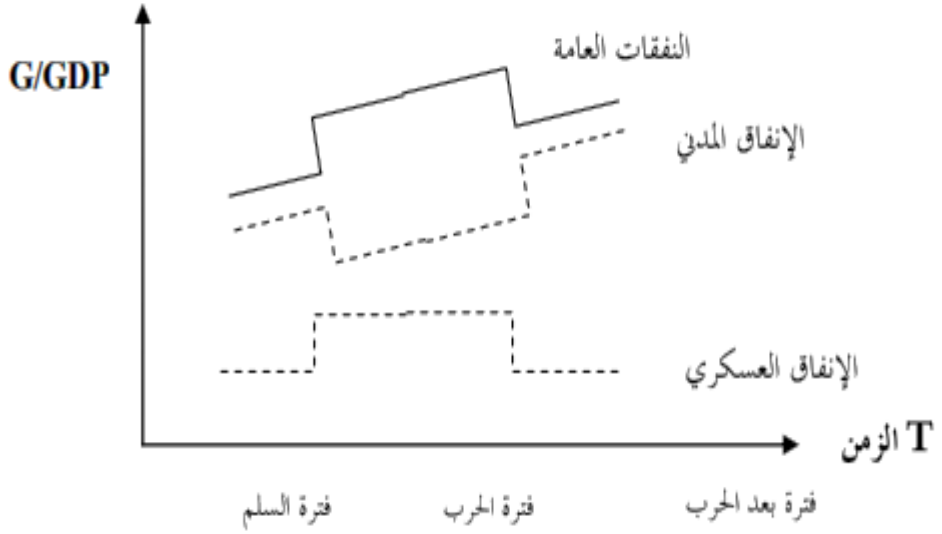

المصدر: Magnus Henrekson, Peacock and Wiseman's Displacement effect: A reappraisal and a New test, the European journal of political Economy,1990,p58

ثالثا : قانون باركنسونLoi de Parkinson

يرى باركنسون أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة، بغض النظر عن مدى احتياجاتها لهم سبب مباشرة في زيادة النفقات العامة للدولة، وقد توصل من خلال دراسة قام بها على القوات البحرية البريطانية إلى أن معدل الزيادة في الموظفين الإداريين وصل إلى 78% خلال 14 سنة أي بنسبة 56% كل سنة.

رابعا :نموذج التنمية وتزايد النفقات العامة عندMusgrave

يربط Musgrave ظاهرة تزايد النفقات العامة بالمراحل التنموية التي تمر بها الدولة من اقتصاد بدائي يعتمد في الأساس على الزراعة ثم التجارة إلى إقتصاد صناعي، وركز في تحليله على فكرتين الأولى أن الدولة هي من تهتم بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، والثانية أن الحاجات العامة غير الأساسية أو الكمالية تتناسب طردياً مع

مستوى دخل الفرد و عبر عنها بمرونة الطلب على الخدمات العامة، وعليه فإنه يرى أن التنمية تكون على ثلاثة مراحل مرحلة التطور الأولي، المرحلة المتوسطة للتنمية ومرحلة النضج .

خامسا : تفسير كوهن غوستاف.(Cohn Gustav)

يرى "كوهن" أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية، فتقدم الفن الصناعي كان له وقع خاص على الدفاع الوطني، حيث نشأ عن الثورة الصناعية تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أدى ذلك إلى اتجاه كل دولة الانتفاع معارفها الفنية وآلاتها في الأغراض الحربية، وهو ما أضطرها إلى التسابق نحو التسلح لإحراز التفوق العسكري، كما أن تقدم الفن الصناعي نتج عنه ازدياد الحاجات الجديدة وبالتالي تضطر الدولة إلى تلبية تلك الحاجات وهو ما يزيد من حجم النفقات العامة[1].

[1] - Magnus Henrekson, Peacock and Wiseman's Displacement effect: A reappraisal and a New test, the European journal of political Economy, Vol 66 No 03, 1990, P 59

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل بأن النفقات العامة أداة أساسية بيد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي تشمل جميع الأموال التي تنفقها الدولة لتقديم الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي. وتتميز النفقات العامة بعدة خصائص من بينها الطابع الإلزامي، ارتباطها بالمصلحة العامة، وكونها صادرة عن مؤسسات الدولة. وتتعدد أنواع هذه النفقات بين نفقات جارية مثل الأجور والصيانة، ونفقات استثمارية مثل تمويل المشاريع التنموية.

كما أن تطور دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة أدى إلى زيادة مستمرة في حجم هذه النفقات، مما يستدعي ضرورة تقييمها وترشيدها بما يضمن تحقيق الفعالية الاقتصادية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى اهم المفاهيم والأساسيات المتعلقة ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر سوف نتطرق الان في الفصل الثاني الى جملة من الدراسات السابقة التي تتناول نفس موضوع دراستنا الحالية تقريبا بحيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: عبارة عن دراسات محلية والمبحث الثاني دراسات اجنبية اما المبحث الثالث فنقوم فيه بإبراز مميزات دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى .

المبحث الأول :الدراسات المحلية

1-دراسة طاوش قندوسي ملخص دراسة تحت عنوان : " **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2012/1970**"

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل أثرالنفقات العمومية على النموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012

استخدم الباحث طاوش قندوسي في هذه الدراسة منهجيات قياسية مثل:

نموذج رام

. نموذج لانداو

. واختبار سببية غرانجر

وتُعتبر هذه الفترة حاسمة لارتباطها بالتقلبات في أسعار النفط والتحول في السياسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة مع اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات.

النتائج الرئيسية:العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي: أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي، خاصة في المدى القصير، حيث ساهمت المشاريع الاستثمارية مثل البنى التحتية في تحفيز النمو ومع ذلك ، كانت هذه العلاقة ضعيفة نسبيًا في المدى الطويل، بسبب عوامل مثل ضعف كفاءة الإنفاق وعدم تنويع الاقتصاد .

اختبار سببية غرانجر:أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النفقات العمومية إلى النمو الاقتصادي، مما يدعم النظرية الكينزية التي ترى أن زيادة الإنفاق الحكومي تحفز الطلب الكلي .

في المقابل نفت الدراسة وجود دعم لقانون فاجنر، الذي يفترض أن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع لزيادة الإنفاق الحكومي .

دور العوامل المؤسساتية والماكرواقتصادية: أكدت النتائج أهمية استقرارالاقتصاد الكلي وتحسين البيئة المؤسسية لتعزيز فعالية النفقات العمومية على سبيل المثال، أدى التوسع في البرامج الاجتماعية مثل دعم الأسعار وزيادة رواتب الموظفين إلى ارتفاع الطلب المحلي، لكنه زاد أيضًا من مخاطر التضخم .

. التحديات الهيكلية: رغم زيادة الإنفاق، واجهت الجزائر تحديات مثل الاعتماد المفرط على عائدات النفط، مما جعل النمو عرضة لتقلبات الأسعار العالمية .

كما أظهرت الدراسة أن تراكم رأس المال البشري والمادي كان ضعيفًا، مع تراجع في إنتاجية العوامل الكلية .

المقارنة مع دراسات أخرى: اتفقت دراسة قندوسي مع بعض الأبحاث التي وجدت علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين الإنفاق والنمو ، لكنها اختلفت مع دراسات أخرى أشارت إلى سببية ثنائية الاتجاه أو دعم لقانون فاجنر .

يعود هذا الاختلاف إلى عوامل مثل المنهجية الإحصائية مثل استخدام نماذج تصحيح الخطأ مقابل التكامل المشترك واختلاف الفترات الزمنية المدروسة .

التوصيات السياسية:

1. تحسين كفاءة الإنفاق: عبر توجيه النفقات نحو قطاعات منتجة كالصناعة والخدمات بدلًا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

2. تعزيز التنويع الاقتصادي: لتقليل التبعية للنفط وخلق مصادر نمو مستدامة .

3. تعزيز الشفافية المؤسسية: لضمان فعالية البرامج الاجتماعية والاستثمارية .

الخلاصة :

تؤكد الدراسة أن النفقات العمومية في الجزائر كانت أداة مهمة لتحفيز النمو، لكن فعاليتها تقيدت بسببا لتحديات الهيكلية مثل الاعتماد على النفط وضعف الإنتاجية. لذا، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى موازنة بين زيادة الإنفاق وتحسين جودته، مع تعزيز الإصلاحات المؤسساتية لضمان استدامة النمو.

2-دراسة سعد أولاد العيد 2013 " ملخص بحث بعنون: "**ترشـيـد سياسة الإنفـاق العـام**"

الهدف من الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى عام 2013، مع التركيز على تأثيرها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى مثل النمو الاقتصادي، معالجة البطالة، الاستقرار النقدي، والتوازن الخارجي. كما تسعى إلى تشخيص أسباب عجز الموازنة العامة وسبل ترشيد الإنفاق الحكومي.

نتائـج الدراسة:

- أشارت الدراسة إلى أن التدخل الحكومي عبر الإنفاق العام كان محوريًا في توجيه الاقتصاد الجزائري، حيث ساهم في تشكيل الاتجاهات الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل الاعتماد على الموارد النفطية.
- توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا يعكس دور الإنفاق في تحفيز الاستثمار وتحسين البنية التحتية، مما يدعم تحقيق التنمية.

تحديات الدراسة :

- على الرغم من الإيجابيات، حذرت الدراسة من أن الإفراط في الإنفاق دون ضوابط قد يؤدي إلى اختلالات مثل التضخم وعجز الموازنة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار النقدي والتوازنات الخارجية.

❖ ناقشت هذه الدراسة كيف يمكن لسياسة الإنفاق الموجهة أن تساهم في معالجة البطالة عبر تمويل مشاريع تشغيلية، وتعزيز الاستقرار من خلال التحكم في التضخم وإدارة الدين العام.

التوصيات :دعت الدراسة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي عبر تحسين كفاءة توزيع الموارد، وتبني آليات رقابية صارمة لتجنب الهدر، مع التركيز على الإنفاق الإنتاجي بدلًا من الاستهلاكي لتحفيز التنمية المستدامة .

الخلاصة:

أكدت الدراسة أن نجاح السياسة الإنفاقية مرهون بتحقيق التوازن بين تحفيز النمو والحد من الاختلالات المالية، مع ضرورة تكييف هذه السياسة مع المتغيرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الجزائري.

3-دراسة توبين علي ملخص بحث بعنوان :"**عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**" منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2، 2015

الهدف من الدراسة : تعد الموازنة العامة أداةً أساسية لتنفيذ البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة، حيث تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين من خلال توزيع الموارد وتحقيق الأهداف التنموية. مع تزايد الحاجات المجتمعية، أصبح البحث عن آليات تمويل العجز في الموازنة أمراً حيوياً، خاصةً في ظل الاختلافات النظرية حول مفهوم العجز وآثاره.

النتائج الرئيســـية :

❖ المؤيدون لنظرية العجز:يرون أن العجز يُحفز الاقتصاد عبر استغلال الموارد العاطلة (مثل الأيدي العاملة غير المستخدمة)، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل البطالة .

❖ المعارضون :يعتبرون العجز مجرد تعويض للاستثمار الخاص، وقد يؤدي إلى زيادة الديون وارتفاع التضخم على المدى الطويل .

❖ الاتجاه المعتدل :يدعو إلى ضبط العجز بضوابط صارمة (كربط العجز بنسبة من الناتج المحلي) لضمان تحقيق نتائج إيجابية دون إثقال كاهل الاقتصاد.

الآثار العملية للعجز:

- الإيجابية : تحفيز النمو الاقتصادي قصير المدى .

  تمويل مشاريع البنية التحتية التي تعزز التنمية .

- السلبية : تراكم الديون العامة وارتفاع الفوائد .

  مخاطر التضخم وانخفاض قيمة العملة .

  اعتماد الحكومات على التمويل الخارجي، مما قد يحد من السيادة الاقتصادية.

التوصيات والسياسات المقترحة:

-ضرورة وضع خطط مالية واقعية تراعي التوازن بين تلبية الاحتياجات المجتمعية وضبط الإنفاق .

-اعتماد آليات مبتكرة لتمويل العجز، مثل إصدار السندات الحكومية أو تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

-مراقبة العجز عبر معايير واضحة، مثل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الخلاصـــة :

يوضح البحث أن إدارة عجز الموازنة تتطلب موازنة دقيقة بين النظرية الاقتصادية والواقع العملي، مع التركيز على ضوابط تحول دون تحول العجز إلى أزمة مالية. تُظهر الدراسة أيضاً أن الخلافات الفكرية بين الاقتصاديين تعكس تعقيد العلاقة بين السياسات المالية والنتائج الاقتصادية

4-دراسة العارم عيساني، مجلة التنمية والاستشراف تحت عنوان : "**العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015**"

الهدف من الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المسببة لزيادة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مع التركيز

على الجانب النظري للإنفاق العام وتحليل تطوره في الجزائر خلال هذه الفترة، وإبراز أهم العوامل الاقتصادية

والاجتماعية التي أدت إلى هذه الزيادة .

المنهجية والأطر النظرية :

1. التحليل النظري :

- تناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام وأسباب زيادته، مثل برامج الإنعاش الاقتصادي والدور التنموي للحكومة .

- ركزت على تحليل البيانات المالية الرسمية لتطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2015، مع ربطها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي .

2. التحليل التطبيقي :

- أظهرت الدراسة أن الارتفاع المستمر في أسعار النفط منذ عام 2000 كان المحرك الرئيسي لزيادة النفقات العامة، حيث أدى إلى ارتفاع عائدات الدولة من قطاع المحروقات، مما سمح بتمويل مشاريع تنموية واجتماعية واسعة **النتائج الرئيسـية** :

1. العامل الاقتصادي المسيطر: تربطت الدراسة بين ارتفاع أسعار النفط وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره أدى إلى توسع الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية والبنية التحتية .

يمثّل النفط ما يزيد عن 95% من إيرادات الدولة الجزائرية خلال الفترة المدروسة، مما جعل الاقتصاد شديد الاعتماد على تقلبات الأسعار العالمية .

2. العوامل الأخرى المساهمة :

- الضغوط الاجتماعية: مثل تلبية احتياجات السكان المتعلقة بالتوظيف والصحة والتعليم .

- السياسات التنموية: كبرامج دعم الزراعة والصناعة، والتي تتطلب استثمارات حكومية كبيرة

التحديات المترتبة :

- أشارت الدراسة إلى هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على المحروقات، خاصة بعد تراجع أسعار النفط عالمياً في السنوات الأخيرة (قبل 2015)، مما أدى إلى عجز الميزانية وتراكم الديون .

الخلاصة والتوصيات :

دعت الدراسة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني للجزائر وتقليل الاعتماد على النفط، مع تطوير قطاعات بديلة مثل الطاقة المتجددة (كالهيدروجين الأخضر أو الطاقة الشمسية) لضمان استدامة النفقات العامة في

المستقبل .5-دراسة قفايفية نجاة ، رايس فضيل سنة 2021، ملخص دراسة تحت عنوان :" **عجز الميزانية العامة في الجزائر بين تزايد النفقات العامة وتراجع أسعار النفط 2009–2019** "

الهدف من الدراسة :تحليل هيكل ايرادات ونفقات الميزانية العامة في الجزائر للوصول الى اهم العوامل المحددة لها.

الربط بين بعض العناصر في جانب الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية.

اثبات ان الخلل الهيكلي في الاقتصاد ينعكس على عناصر الميزانية العامة .

توضيح خطورة الوضع الذي تعرفه المالية العامة نتيجة ضخامة النفقات والارتباط الوثيق للإيرادات باسعار البترول

النتائج الرئيسية للدراسة :

- العلاقة العكسية بين أسعار النفط والعجز :كل انخفاض بـ1 دولار في سعر النفط يُترجم إلى عجز أكبر في الميزانية، مع عدم وجود آليات فعالة لموازنة ذلك .
- تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي: أدت الزيادة غير المدروسة في النفقات إلى تفاقم العجز.
- الدور السلبي للسياسات الإنفاقية :غياب التخطيط الاستراتيجي جعل النفقات العامة مصدراً لعدم الاستقرار بدلاً من كونها محفزاً للتنمية .
- أسباب العجز الهيكلي : تراجع أسعار النفط حيث يُعد المحدد الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، حيث يمثل أكثر من 40% من إيرادات الموازنة .
- انهيار أسعار النفط منذ 2009 خاصة بعد 2014 أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات، مع حساسية الاقتصاد الجزائري المفرطة لتقلبات السوق النفطية بسبب الاعتماد الأحادي على المحروقات .
- تزايد النفقات العامة غير المنتجة :ارتفعت النفقات الحكومية بشكل كبير، خاصة في قطاعات الدعم الاجتماعي والرواتب، دون مراعاة التقلبات الاقتصادية .

❖ فشل السياسات في تحجيم الإنفاق العام منذ 2014 ، مما عمق الفجوة بين الإيرادات والنفقات .

❖ الخلل الهيكلي في الاقتصاد :عدم تنويع مصادر الدخل جعل الإيرادات العامة هشة، مع غياب قطاعات بديلة قادرة على تعويض تراجع عوائد النفط .

المقارنة مع دراسات أخرى :على الرغم من خطورة العجز في الجزائر، إلا أنه ليس حالة فريدة.

دول مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية سجلت عجزاً في موازناتها، لكنها تمتلك آليات أكثر مرونة لإدارته .

التوصيات المقترحة :

❖ ترشيد النفقات العامة و هذا بتخفيض الإنفاق غير الضروري مع تحسين كفاءة الخدمات العامة وإعادة هيكلة الدعم الحكومي ليركز على الفئات الأكثر احتياجاً .

❖ تنويع مصادر الإيرادات بتطوير قطاعات غير نفطية مثل الزراعة والصناعة الخفيفة و تعزيز الجباية الضريبية وتقليل التهرب الضريبي .

❖ الاستفادة من صندوق ضبط الإيرادات وربط السعر المرجعي للنفط بالتقلبات الفعلية في السوق لتعويض الفروق .

❖ تجنب الاستدانة الخارجية برفض الجزائر اللجوء إلى القروض الخارجية، مع التركيز على الحلول الداخلية مثل التمويل غير التقليدي .

الخلاصة :

تكشف الدراسة أن عجز الميزانية في الجزائر نتج عن مزيج من العوامل الهيكلية (الاعتماد على النفط) والسياسية (الإدارة غير الرشيدة للنفقات). الحلول تتطلب إصلاحاً اقتصادياً جذرياً يركز على التنويع وترشيد الإنفاق، مع الاستفادة من الأدوات القانونية مثل القانون العضوي 18-15 لتحسين إعداد الموازنة.

6- دراسة محمد كنز بوكحيلي ورضا حزام ، تحت عنوان:" **دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010–2022**"

الهدف من الدراسة :تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، مع التركيز على مدى فعالية البرامج التنموية الممولة بمبالغ مالية ضخمة خلال هذه الفترة.

النتائج الرئيسية للدراسة:

- ضعف تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :رغم تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق العام خاصةً في نفقات التسيير والتجهيز، إلا أن تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي بقي محدودًا .
- يعزى ذلك إلى تركيز الإنفاق على قطاعات غير منتجة، وإهمال قطاعات حيوية مثل الصناعة التي تُعد ركيزة للاقتصاد .
- اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات :أظهرت الدراسة أن معدلات النمو في الجزائر ترتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، مما يجعل الاقتصاد عرضة لأي صدمات بترولية تؤثر سلبًا على تحقيق الأهداف الاقتصادية .

❖ ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي :عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام، خاصة في ظل غياب استثمارات كافية في البنية التحتية والتكنولوجيا .

التوصـيات:

أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري عبر إصلاحات عميقة تعزز القطاعات الإنتاجية، وتقلل الاعتماد على الموارد النفطية، مما يسهم في خلق ثروة مستدامة .

تنويع القطاعات الاقتصادية بالتركيز على الصناعة والزراعة والطاقات المتجددة لخلق قاعدة إنتاجية متنوعة .

تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو مشاريع ذات عائد اقتصادي واجتماعي ملموس .

تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتبني سياسات تشجع الاستثمار الخاص وتحسين بيئة الأعمال .

الخلاصة :

رغم الجهود الحكومية في زيادة الإنفاق العام خلال الفترة المدروسة، إلا أن غياب التخطيط الاستراتيجي وتركيز الموارد على قطاعات غير منتجة حدَّ من فعاليتها. ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام، تحتاج الجزائر إلى إعادة هيكلة السياسات المالية وتبني إصلاحات جذرية تعزز التنويع الاقتصادي .

المبحث الثاني : الدراسة الأجنبية

1-دراسة نظرية بيكوك ووايزمان (Peacock & Wiseman Hypothesis) لعام 1961 تُعد من أبرز الدراسات في مجال المالية العامة، حيث قدمت تفسيرًا لكيفية نمو الإنفاق العام في الدول الصناعية، خاصة المملكة المتحدة، خلال الفترة من 1890 إلى 1955.

الهدف من الدراسة: تحليل تطور الإنفاق العمومي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890–1955، مع التركيز على فهم كيف تؤدي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادات مفاجئة ودائمة في حجم الإنفاق العام، بدلاً من النمو التدريجي.

النتائج الرئيسية للدراسة:

- خلال الأزمات الكبرى مثل الحروب أو الكوارث الاقتصادية، تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق العام بشكل كبير لتلبية الاحتياجات الطارئة.
- بعد انتهاء الأزمة، لا يعود الإنفاق إلى مستواه السابق، بل يستقر عند مستوى أعلى، مما يؤدي إلى "إزاحة" دائمة في حجم الإنفاق العام.
- الأزمات تؤدي إلى زيادة وعي المواطنين بأهمية الخدمات الحكومية، مما يعزز من مطالبهم باستمرار تقديم هذه الخدمات حتى بعد انتهاء الأزمة.
- بعد الأزمات، تميل الحكومات إلى تركيز الإنفاق في مجالات محددة كانت حيوية خلال الأزمة، مثل البنية التحتية أو الرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تثبيت مستويات إنفاق أعلى في هذه المجالات.
- الإنفاق العام لا ينمو بشكل سلس ومستمر، بل يحدث في "قفزات" نتيجة للأزمات، حيث يرتفع الإنفاق إلى مستوى جديد أعلى ويستقر عنده، مما يخلق نمطًا متدرجًا في نمو الإنفاق العام.

التوصيات:

- الإنفاق العام يتأثر بشكل كبير بالأزمات، حيث تؤدي هذه الأزمات إلى زيادات مفاجئة ودائمة في الإنفاق.

- المجتمع يتكيف مع مستويات الإنفاق المرتفعة بعد الأزمات، مما يجعل من الصعب العودة إلى المستويات السابقة.

- النمو في الإنفاق العام يحدث في خطوات متدرجة، وليس بشكل سلس ومستمر.

2-دراسة(2000) Tanzi & Schuknecht تحت عنوان: ***Public Spending in the 20th Century: A Global Perspective***.

الهدف من الدراسة: تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العمومية خلال القرن العشرين، وتقييم أثر هذا التطور على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدول المختلفة، مع التركيز على كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي.

1. دراسة الاتجاهات التاريخية في الإنفاق العام منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين في مجموعة من الدول الصناعية والنامية.

2. تحليل مكونات النفقات العمومية (مثل: التعليم، الصحة، الدفاع، الحماية الاجتماعية) وكيف تغيرت مع مرور الوقت.

3. مقارنة الأداء الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ذات النفقات المرتفعة والدول ذات النفقات المنخفضة لتحديد ما إذا كانت النفقات العالية تحقق نتائج أفضل.

4. تقييم كفاءة الإنفاق العام وربطها بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

5. اقتراح سياسات إصلاحية للحد من التوسع غير المنتج في النفقات الحكومية مع الحفاظ على جودة الخدمات العامة.

النتائج الرئيسية:

1. النفقات العمومية زادت بشكل كبير خلال القرن العشرين.

2. الزيادة في الإنفاق لا تعني بالضرورة تحسنًا في النتائج الاجتماعية.

3. الإنفاق العالي قد يضر النمو الاقتصادي.

4. دول أوروبية صغيرة أثبتت أن القليل من الإنفاق قد يحقق الكثير.

5. الحاجة إلى إصلاحات هيكلية.

A Afonso & J. T. Jalles. (2012) مجلة : European Journal of Political Economy

3- دراسة

Fiscal Policy and Budget Deficit in the EU: Evidence from Panel Data

بعنوان:

الهدف من الدراسة : تحليل تاثير السياسة المالية (الإيرادات و النفقات الحكومية)على عجز الموازنة في دول الاتحاد الأوربي باستخدام البيانات المقطعية الطولية لفهم العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية.

المنهجية :

استخدم الباحثان بيانات سنوية لـ15 دولة أوروبية (منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي) خلال الفترة من 1970–2008

لتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والعجز. اعتمدوا على نماذج البيانات المقطعية الطولية

ركزوا على : الإيرادات الحكومية المتمثلة في الضرائب المباشرة و الغير مباشرة

النفقات الحكومية الجارية والاستثمارية . :

العوامل الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي، الدين العام، التضخم . :

النتائج الرئيسية :

- ❖ النفقات الحكومية لها تأثير إيجابي على عجز الموازنة، خاصة النفقات الجارية مثل الرواتب والضمان الاجتماعي
- ❖ الإيرادات الضريبية قد لا تكفي لتعويض زيادة النفقات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز.
- ❖ النمو الاقتصادي (GDP) يساهم في تقليل العجز، لكن تأثيره غير متماثل بين الدول (أقوى في الدول ذات المؤسسات المالية الأكثر كفاءة) .
- ❖ الدين العام المرتفع يزيد من نسبة العجز لتقلبات النفقات .
- ❖ .بعض الدول أظهرت عدم استدامة مالية في المدى الطويل، خاصة مع ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

التوصيات :

ضرورة ضبط النفقات العامة خاصة الجارية لتحقيق الاستدامة المالية .

تحسين كفاءة الجباية لزيادة الإيرادات دون كبح النمو. .

أهمية التنسيق بين الدول الأوروبية لمعالجة الاختلالات المالية (خاصة في ظل قواعد الاتحاد المالي) .

الإضافة العلمية :

الدراسة توفر تحليلاً كمياً لديناميكيات العجز في الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على اختلاف تأثير السياسة المالية بين الدول حسب هيكل اقتصادها ومؤسساتها .

2-دراسة حسب بيانات مكتب الميزانية في الكونغرس CBO 2023 :ملخص وتحليل لوضع العجز في الميزانية الأمريكية .

4-دراسة حسن الهادي الشيباني سنة 2017، تحت عنوان : " **تطور تزايد ظاهرة النفقات العامة** "

الهدف من الدراسة: تناقش هذه الدراسة تزايد النفقات العامة كظاهرة مرتبطة بالتوسع في أدوار الدولة الحديثة سواء في الخدمات الاجتماعية أو البنية التحتية أو الأمن القومي.

يُرجع الكاتب حسن الهادي الشيباني هذا التزايد إلى عوامل مثل النمو السكاني ، وزيادة الطلب على الخدمات العامة، والتحديات الاقتصادية العالمية .

النتائج الرئيسية:

-. العوامل المؤثرة في زيادة النفقات :

- التغيرات السياسية والاجتماعية التي تفرض أولويات جديدة على الحكومات .
- الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية التي تستدعي تخصيص موارد طارئة .
- التطور التكنولوجي وضرورة مواكبة البنى التحتية الرقمية .

-. الآثار المترتبة عن تزايد النفقات العامة:

- ضغوط على الموازنات الحكومية وارتفاع نسب العجز .
- الحاجة إلى سياسات ضريبية أكثر كفاءة أو إعادة هيكلة الديون .
- مخاطر اقتصادية مثل التضخم أو تراجع الاستثمار الخاص .

التوصيات المقترحة :

- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة .

. بناء معايير رقابية صارمة لضبط الفساد المالي .

- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخفض الأعباء .

الخلاصـــة

-اعتمدت هذه الدراسة على البحث الوصفي التحليلي لرصد تطور النفقات عبر فترات زمنية مختلفة .

-ربطت الدراسة بين النظريات الاقتصادية والتطبيقات العملية في السياق العربي، مع التركيز على حالات دراسية من المنطقة .

. مرجعية النشر: نُشرت الدراسة في العدد العاشر من مجلة العلوم القانونية والشرعية الصادرة عن جامعة الزاوية عام 2017، وتُعد مرجعًا أكاديميًّا مهمًّا في تحليل السياسات المالية الحكومية .

5-دراسة هدى عبد الله شرقي المشاقبة "**أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن**"سنة (2018)

الهدف الرئيسي من الدراسة:

- تحليل تأثير النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية على عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- استخدمت الباحثة بيانات سنوية لفترات زمنية طويلة لتحليل العلاقة بين المتغيرات .

- اعتمدت على نماذج اقتصادية قياسية مثل تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية لقياس أثر الإنفاق الحكومي على العجز .

- درست تأثير أنواع مختلفة من الإنفاق مثل الرواتب والتحويلات والاستثمارات العامة على الموازنة.

النتائج الرئيسية:

- ❖ وجود علاقة إيجابية بين زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الجاري وارتفاع عجز الموازنة .
- ❖ الإنفاق الجاري مثل الرواتب والخدمات له تأثير أكبر على العجز مقارنة بالإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) .
- ❖ عوامل أخرى مثل تراجع الإيرادات الضريبية والاعتماد على المساعدات الخارجية تساهم في تفاقم العجز .
- ❖ الأردن يعاني من اختلالات هيكلية في الموازنة بسبب الاعتماد على القروض والمنح لتمويل العجز.

التوصيات :

- ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءته، خاصة في النفقات الجارية .

- تعزيز الإيرادات المحلية عبر تحسين جباية الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي .

- زيادة الإنفاق الرأسمالي الموجه نحو مشاريع منتجة لتحفيز النمو الاقتصادي .

- إصلاحات هيكلية في السياسة المالية لتقليل الاعتماد على الديون الخارجية .

الخلاصة:

الدراسة توضح أن الإنفاق الحكومي المفرط (خاصة الجاري) هو أحد الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة في الأردن، وتدعو إلى إصلاحات مالية وضريبية لتحقيق توازن مالي مستدام .

6-دراسة إسراء الحسيني تحت عنوان :" **هيكل الميزانية وعلاقته بالعجز المالي في مصر 2023**"

تبحث في العلاقة بين تكوين الميزانية العامة للدولة والعجز المالي في مصر، مع تحليل العوامل المؤثرة على ذلك في الفترة الأخيرة .

أهم نقاط الدراسة:

تحليل هيكل الميزانية المصرية: تدرس الباحثة بنود الإيرادات مثل الضرائب، العوائد من قناة السويس، الاستثمارات والنفقات مثل الأجور، الدعم، خدمة الدين.

- تشير إلى أن النفقات العامة تفوق الإيرادات بشكل مستمر، مما يؤدي إلى عجز مزمن .

أسباب العجز المالي :

- ارتفاع خدمة الدين العام (محليًا ودوليًا) مما يستهلك جزءًا كبيرًا من الميزانية .
- زيادة الإنفاق على الدعم (الطاقة، الغذاء) رغم محاولات تخفيضه .
- ضعف تحصيل الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي واقتصاد غير رسمي كبير .
- التحديات الاقتصادية العالمية مثل أزمة كورونا، الحرب في أوكرانيا، ارتفاع أسعار السلع .

الآثار المترتبة على العجز المالي :

- ❖ زيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي والخارجي، مما يرفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي .
- ❖ ضغوط على سعر الصرف وزيادة التضخم .
- ❖ محدودية الإنفاق التنموي على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية .

توصيات الدراسة :

- إصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات عبر توسيع القاعدة الضريبية .
- ترشيد الدعم وتحويله إلى فئات مستحقة عبر شبكات الأمان الاجتماعي .
- تشجيع الاستثمار الخاص لتنويع مصادر النمو الاقتصادي .
- تحسين كفاءة الإنفاق العام عبر إصلاح الجهاز الإداري للدولة .

النتيجة الرئيسية للدراسة :

توصلت الدراسة إلى أن هيكل الميزانية في مصر غير متوازن، مع اعتماد كبير على القروض لتمويل العجز، مما يستدعي إصلاحات هيكلية لتعزيز الإيرادات وتقليل النفقات غير الضرورية .

7-حجم العجز في 2023-2024

سجل العجز الفيدرالي الأمريكي 1.7 تريليون دولار في السنة المالية 2023 (انتهت في سبتمبر 2023)، بزيادة 23% عن عام 2022، بسبب انخفاض الإيرادات وارتفاع نفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وخدمة الديون.

-في 2024، قُدّر العجز بـ 1.8-1.9 تريليون دولار (حسب مصادر مختلفة)، وهو الأعلى منذ جائحة كوفيد-19، ويمثل نحو6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

أسباب ارتفاع العجز

- ❖ تكاليف خدمة الديون: تجاوزت فوائد الدين العام 1 تريليون دولار لأول مرة في 2024 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة (متوسط 3.35%) وزيادة حجم الدين (فوق 35 تريليون دولار).
- ❖ النفقات الإلزامية: مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، التي ارتفعت إلى 14.6% من الناتج المحلي بسبب شيخوخة السكان وارتفاع تكاليف الرعاية.
- ❖ الإنفاق العسكري والهجرة: زادت نفقات الدفاع بـ39 مليار دولار ووزارة الأمن الداخلي بـ18 مليار دولار في 2024.
- ❖ عوامل سياسية: إلغاء إعفاء قروض الطلاب (خفض العجز في 2023 بمقدار 319 مليار دولار) وعدم تكراره في 2024.

مقارنة تاريخية

-العجز الحالي هو الثالث أعلى في التاريخ بعد عامي 2020 و2021 (أثناء جائحة كوفيد-19).

-نسبة العجز إلى الناتج المحلي 6.4% في 2024 تقترب من مستويات الأزمات الكبرى مثل الحرب العالمية الثانية.

توقعات مستقبلية

يتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس وصول العجز إلى 2.8 تريليون دولار بحلول 2034 إذا استمرت الاتجاهات الحالية

التحديات الرئيسية: استمرار ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وخدمة الديون، وضعف الإيرادات الضريبية نسبيًا.

السياسات المقترحة:

-الجمهوريون: يركزون على خفض الإنفاق (خاصة البرامج الاجتماعية) وإبقاء التخفيضات الضريبية.

-الديمقراطيون: يدعون لزيادة ضرائب الشركات وأصحاب الدخل المرتفع.

-إدارة ترامب (في 2024): اقترحت خفضًا بـ2 تريليون دولار عبر إصلاح الهجرة والضمان الاجتماعي.

خلاصة

يشهد العجز الأمريكي توسعًا غير مسبوق في فترات عدم الأزمات، مدفوعًا بعوامل هيكلية كشيخوخة السكان وسياسات مالية كالتخفيضات الضريبية. رغم ارتفاع الإيرادات في 2024 (+11% عن 2023)، إلا أن النفقات (+14%) وخدمة الديون (+30%) تفوقها، مما يهدد بالاستمرار في تفاقم العجز دون إصلاحات جذرية.

المبحث الثالث : التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تُبرز المقارنة بين الدراسة الحالية حول ظاهرة تزايد النفقات العمومية في الجزائر والدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، مجموعة من أوجه التشابه والاختلاف الجوهرية .

أوجه التشابه : تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أن النفقات العمومية تشهد ارتفاعًا مستمرًا نتيجة لتوسع مهام الدولة وتزايد التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية. كما تتماشى مع الأدبيات الأجنبية مثل نظرية فاغنر وفرضية بيكوك ووايزمان في ربط الإنفاق العام بعوامل كالأزمات الاقتصادية والضغوط السكانية، مع التأكيد على ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق وترشيده لضمان الاستدامة المالية .

أوجه الاختلاف : تركز الدراسة الحالية بشكل خاص على السياق الجزائري ومميزاته المرتبطة بالاقتصاد الريعي والاعتماد الكبير على عائدات النفط، وهو ما يختلف عن السياقات التي تناولتها الدراسات الأجنبية التي ركزت على اقتصادات صناعية متقدمة أو متنوعة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة الحالية على تحليل بيانات جزائرية حديثة للفترة (2000–2023)، في حين اعتمدت معظم الدراسات السابقة على تحليلات تاريخية أو نماذج مقارنة دولية. ومن الناحية التطبيقية، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات موجهة لصناع القرار في الجزائر تأخذ بعين الاعتبار الواقع المؤسساتي المحلي، بخلاف بعض الدراسات التي اقتصر عملها على الإطار النظري العام. وعليه، فإن الدراسة الحالية لا تُكرر ما سبق طرحه، بل تُضيف بُعدًا محليًا تطبيقيًا مهمًا يغني الأدبيات حول ظاهرة تزايد النفقات العمومية في السياقات العربية والجزائرية على وجه الخصوص.

خلاصة الفصل:

تعد ظاهرة تزايد النفقات العمومية من بين أبرز التحديات التي تواجه المالية العامة في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر. إذ شهدت العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا في الإنفاق الحكومي، سواء في شكل دعم اجتماعي، أجور، أو مشاريع بنى تحتية، مدفوعًا بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في مقدمتها الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والنمو السكاني المتسارع، وتزايد الطلب على الخدمات العمومية.

وقد أظهرت الدراسة الحالية، مقارنة بالدراسات السابقة – سواء العربية أو الأجنبية – أن الجزائر تُعاني من اختلال هيكلي في إدارة النفقات العامة، يتجلى في هشاشة مصادر التمويل، وهيمنة الطابع الريعي، وتدني كفاءة الإنفاق. وفي الوقت الذي فسّرت فيه النظريات الغربية تزايد الإنفاق كنتاج طبيعي لتطور الدولة أو كرد فعل للأزمات، فإن الحالة الجزائرية تعكس مزيجًا من العوامل البنيوية والظرفية المرتبطة أساسًا بتقلبات أسعار النفط، وسياسات اجتماعية غير مستدامة، ونقص فعالية البرامج العمومية.

حيث أثبتت التجربة الجزائرية، كما توضحها الدراسة، أن الزيادة الكمية في الإنفاق لا تؤدي بالضرورة إلى تحسينات نوعية في التنمية أو الرفاه، ما لم تُواكبها إصلاحات جذرية تعيد توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية وتعزز الشفافية والكفاءة.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى عدة أمور , ففي المبحث الأول عرفنا الميزانية العامة وكيف تطور مفهوم الميزانية العامة للدولة مع مرور الوقت كما تطرقنا فيه أيضا إلى أهم خصائص و مبادئ و أهمية الميزانية, أما في المبحث الثاني تناولنا عجز الميزانية في الجزائر مع ذكر أنواعه أما في المبحث الثالث تناولنا فيه تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة 2014 الى 2024 من خلال تبيان احصائيات الايرادات والنفقات وعجز الميزانية .

المبحث الأول : مكونات الميزانية في الجزائر

تعد الميزانية أداة حيوية في التخطيط المالي للدول و المنظمات ، حيث تطورت هياكلها لتواكب المتطلبات الاقتصادية والإدارية المعاصرة .فلم تعد الميزانية مجرد بيان للإيرادات و النفقات ، بل أصبحت نظامًا متكاملاً يشمل عدة أقسام و مبادئ .

المطلب الأول : مفهوم الميزانية

تعددت المفاهيم و التعاريف للميزانية العمومية ، وجميعها تنصب في نفس الإطار:

الميزانية العمومية هي ":الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العمومية لأي دولة، وهي تشمل بنود النفقات العمومية ، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للأفراد، وكيفية الحصول على هذه الإيرادات" [1].

سنستند في دراستنا الى تعريف الميزانية حسب المشرع الجزائري.

نصت المادة **06** من القانون **17/84** على ما يلي :"**تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية الموزعة وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول به**".[2]

وتم تعريفها في المادة **14** من القانون العضوي **15/18** :" **تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في القانون**[3]."

من خلال التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التالية للميزانية فيما يلي:

-الميزانية تقدير لنفقات و إيرادات الدولة للسنة المقبلة.

-الميزانية تمثل عمل مالي و إداري.

[1] حراق مصباح، اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص170

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون المالية لسنة 1984، الجريدة الرسمية ، العدد31 الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1984

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون عضوي لسنة 2018، الجريدة الرسمية ،العدد 53،الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018

-الميزانية خطة مالية لسنة قادمة .

-الميزانية وثيقة قانونية تعدها السلطة التنفيذية و تقرها السلطة التشريعية .

المطلب الثاني : مبادئ الميزانية

تشكل الميزانية الحديثة تحولا جوهريا من النمط البيروقراطي التقليدي إلى نموذج مرن يتكيف مع متطلبات العصر ، مثل تحديات العولمة والأزمات الاقتصادية و التحول الرقمي .و يعتمد نجاحها على التطبيق العملي لهذه المبادئ بشكل فعال.

مبادئ الميزانية العمومية حسب القانون 17/84 هي :

- **مبدأ السنوية** : معناه أن مدة سريان الميزانية هي سنة كاملة و تبدأ من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر.
- **مبدأ الوحدة** :يعني أن جميع الايرادات و النفقات تسجل و تقدم في وثيقة واحدة لتسهيل ضبطها ومراقبتها
- **مبدأ العمومية** :عرض كل الايرادات و النفقات بشكل مفصل ودقيق دون تعويض أو تخصيص موارد لنفقات محددة ،لضمان الشفافية والرقابة.
- **مبدأ التوازن** : نقصد به تتساوى جملة الايرادات مع جملة النفقات .

وتم توسيع المبادئ الأساسية للميزانية العامة طبقا للإصلاح الجديد القانون **15/18**على النحو التالي :

- **المسؤولية** :بالنسبة للمسيرين تعني منحهم مزيدا من الحرية في اتخاذ القرارات والتصرف بحرية أكبر في إدارة الأمور ، مقابل تحملهم الالتزام الكامل بمسؤولية النتائج و المخرجات.
- **الشفافية** :تعني تمكين المواطنين والمجتمع المدني من الاطلاع الكامل والواضح على تصور الدولة و إدارتها للموارد المالية، مما يتيح المشاركة الفعالة والرقابة المجتمعية على الاداء المالي للدولة.

- **الاستقرار** :يعني قدرة النموذج الميزانياتي على تحقيق تأثيرات إيجابية مستدامة على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال ضمان توازن الإيرادات و النفقات ، والحد من العجز و الديون ، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي ويتيح التخطيط الفعال للنمو والتنمية.
- **الأداء** : هو القدرة على تحقيق الأهداف المحددة ، مثل تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ، تعزيز فعالية الإدارة العامة ، وضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية ومستدامة تلبي احتياجات المجتمع بشكل مستمر.

شكل رقم 03 : مبادئ الميزانية

المصدر : من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث : أقسام الميزانية

تصنف ايرادات الدولة حسب الاصلاح الجديد :

طبيعة الايرادات :

- الايرادات المتحصل عليها من الإخضاعات (الايرادات الجبائية ،الجباية البترولية).
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة .
- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى.
- مختلف حواصل الميزانية .
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة.
- الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الوصايا.
- الفوائد و الحواصل المتحصل عليها من القروض و التسبيقات و توظيف أموال الدولة.

تخصيص الايرادات (حسب الوجهة):

- الجماعات المحلية (البلدية و الولاية).
- الحسابات الخاصة للخزينة.
- هيئات تحت الوصاية.
- صناديق التضامن و الضمان للجماعات المحلية(FCCL) .

التصنيف الجديد لأعباء الميزانية :

هناك أربعة تصنيفات جديدة لأعباء ميزانية الدولة طبقا للمادة 28 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية[1] ، و تحددت حسب ما يلي :

1. **النشاط** :يتكون هذا التصنيف من البرنامج و تقسيماته (المحفظة ، البرنامج ، البرنامج الفرعي ، النشاط ، النشاط الفرعي عند الاقتضاء).
2. **الطبيعة الاقتصادية للنفقات** :يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها.
3. **الوظائف الكبرى للدولة** : يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.
4. **الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها** : يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

تصنيفات أعباء الميزانية حسب انشاط:

طبقا لأحكام المادة **23** من القانون العضوي **15/18** يحدد تصنيف الأعباء حسب النشاط على العناصر التالية :

"**محفظة البرامج ،البرنامج ،البرنامج الفرعي ، النشاط ، النشاط الفرعي عند الاقتضاء** " .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون عضوي لسنة 2018، الجريدة الرسمية ،العدد 53،الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018

الجدول رقم 01 : تصنيفات أعباء الميزانية حسب القانون العضوي 15/18

تصنيفات أعباء الميزانية			
تصنيف حسب النشاط	تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات	تصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة	تصنيف حسب الهيئات الادارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها
محفظة البرنامج البرنامج البرنامج الفرعي النشاط النشاط الفرعي (عند الاقتضاء)	نفقات المستخدمين نفقات تسيير المصالح نفقات الاستثمار نفقات التحويل أعباء الدين العمومي نفقات العمليات المالية النفقات غير المتوقعة	المصالح العامة للإدارات العمومية قطاع الدفاع قطاع النظام والأمن العمومي قطاع الشؤون الاقتصادية حماية البيئة السكن والتجهيز الجماعي قطاع الصحة الترفيه والثقافة والعبادة قطاع التعليم قطاع الحماية الاجتماعية	المصالح المركزية المصالح الغير ممركزة هيئات تحت الوصاية هيئات الرقابة

المصدر : من اعداد الطالبتين استنادا الى القانون العضوي 15/18

شكل 04:مثال توضيحي لمحافظة برنامج وزارة التكوين و التعليم المهنيين

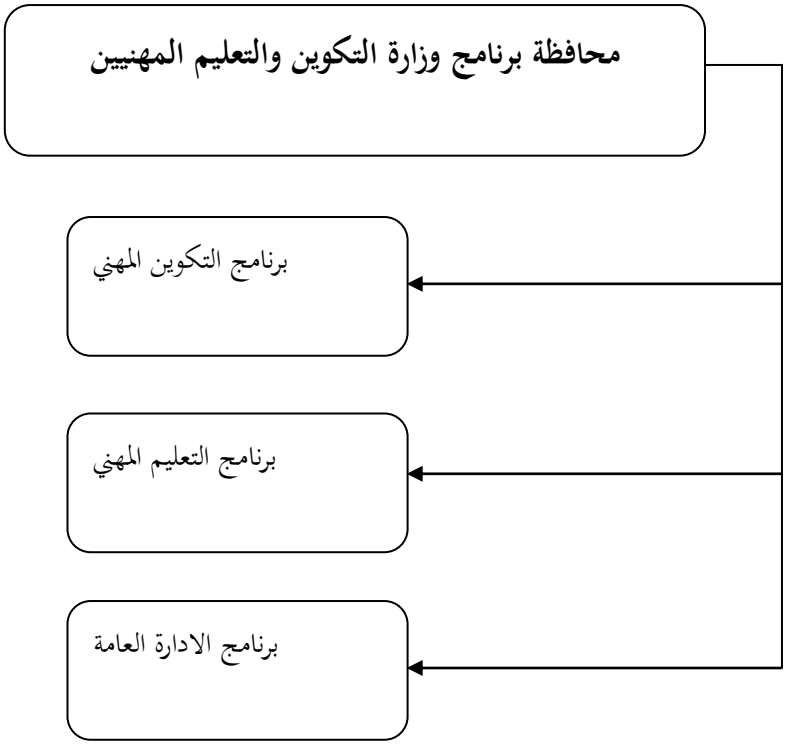

المصدر :من اعداد الطالبتين استنادا الى قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية 2024

ملاحظة:رقم محفظة وزارة التكوين و التعليم المهنيين 13 ضمن قانون المالية 2024

شكل 05:مثال توضيحي لمحافظة برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

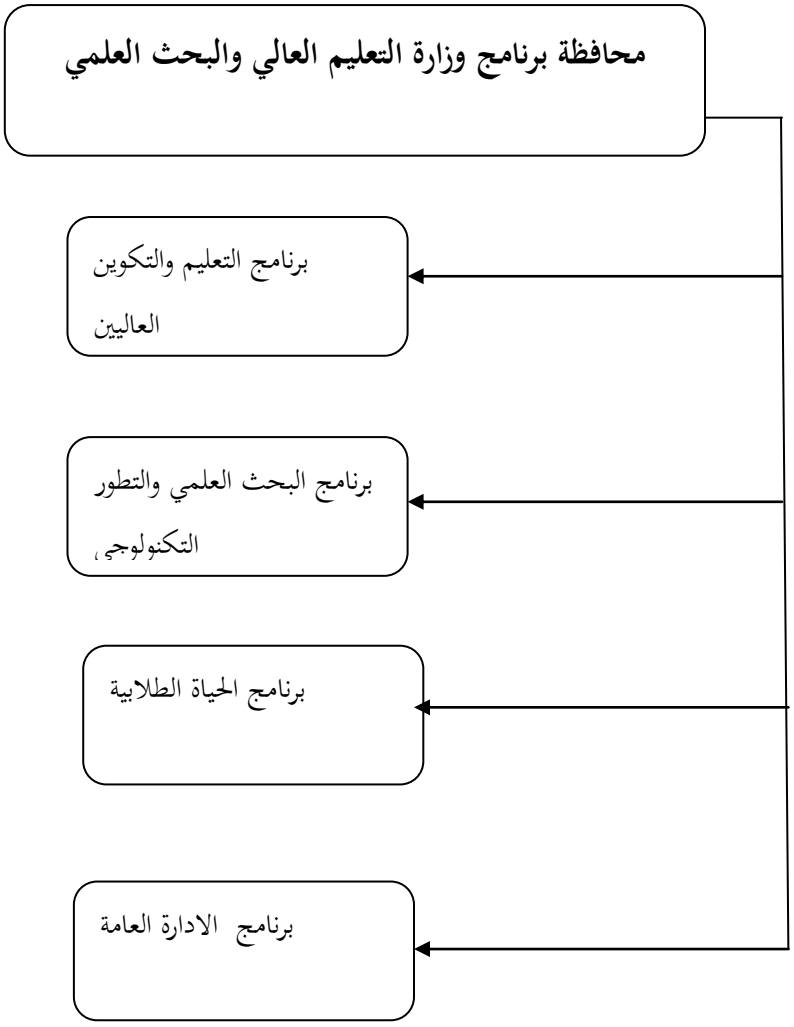

المصدر :من اعداد الطالبتين استنادا الى قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية 2024

ملاحظة:رقم محفظة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 12 ضمن قانون المالية 2024

المبحث الثاني : عجز الميزانية العامة في الجزائر

المطلب الاول : تعريف عجز الميزانية و أنواعه

تعريف عجز الميزانية العامة: عجز الميزانية العامة هو الحالة التي تتجاوز فيها نفقات الحكومة إيراداتها خلال فترة مالية معينة عادة سنة واحدة .في الجزائر، يُعرَّف العجز الموازني بأنه" حالة عدم التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية حيث تفوق المصروفات الإيرادات، مما يتطلب تمويل العجز عن طريق الدين أو طرق أخرى. "

أنواع عجز الميزانية :

العجز الهيكلي (المزمن) :يُعتبر العجز في الجزائر" هيكليًا "بسبب اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز تصل إلى 90% من الإيرادات (التي تتسم بالتقلب الشديد، بينما النفقات العامة مرتفعة ومستمرة) مثل الدعم الاجتماعي ورواتب الموظفين وميزانية الجيش ،و من أسبابها :

- سياسات إنفاق توسعية غير مستدامة .
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم تنويع الاقتصاد.

العجز الدوري: عجز مؤقت مرتبط بالتقلبات الاقتصادية ، حيث ظهر جليًا في الجزائر بعد أزمة 2014 النفطية التي أدت إلى تراجع حاد في الإيرادات، وكذلك خلال جائحة كورونا حيث زاد الإنفاق الصحي والاجتماعي بينما انخفضت الإيرادات.

العجز الطارئ : ينتج عن أزمات غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية المفاجئة .

العجز المقصود : عجز تُحدثه الحكومة عمدًا كجزء من سياسة مالية توسعية لتحفيز النمو، مثل زيادة الاستثمار في البنية التحتية .في موازنة الجزائر 2025 ، زادت الجزائر الإنفاق بنسبة 9.9% لتمويل مشاريع كبرى مثل إنشاء 10ولايات جديدة وتحسين القدرة الشرائية ، رغم توقع عجز قياسي بـ 62مليار دولار .

العجز التقدير و العجز الحقيقي:

التقديري :العجز المتوقع في مشروع الميزانية 62 مليار دولار في 2025

الحقيقي: النتيجة الفعلية بعد تنفيذ الميزانية، والذي قد يكون أقل بسبب عدم صرف كل الاعتمادات كما حدث في 2023

المطلب الثاني:أسباب عجز الميزانية في الجزائر

الاعتماد على الريع النفطي: الجزائر تعاني من تبعية مفرطة لإيرادات النفط و الغاز، إذ تمثل نحو 90% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، هذا الاعتماد يجعل الميزانية حساسة لأي تقلبات في أسعار النفط العالمية.

ضعف التنوع الاقتصادي : يشير الباحثون إلى أن الاعتماد الكامل على النفط كان من أهم أسباب العجز في الميزانية ، فشل التنويع الاقتصادي يحرم الخزينة من مصادر إيرادات بديلة.

التهرب الضريبي: قدر التهرب الضريبي بـ 7704.77 مليار دينار خلال العقدين الماضيين، هذه الأموال الهاربة من النظام الضريبي تشكل خسارة كبيرة للإيرادات العامة.

ارتفاع النفقات الاجتماعية : تشكل النفقات الاجتماعية حوالي 35% من إجمالي النفقات في موازنة2025 ، بما في ذلك دعم السلع الأساسية الذي بلغ 600 مليار دينار . بينما يهدف هذا الدعم إلى حماية القدرة الشرائية، إلا أنه يشكل عبئًا على الميزانية.

سياسة التقشف المحدودة : ان النفقات ظلت مرتفعة بسبب الالتزامات الاجتماعية والاستثمارية، بينما الإيرادات لم ترتفع بنفس الوتيرة.

المطلب الثالث : آثار عجز الميزانية

اللجوء إلى التمويل بالعجز :يتم تمويل العجز في الجزائر بشكل رئيسي من خلال الموارد المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات و المديونية العمومية والتي تتمثل أساسا في الدين الداخلي.

الضغط على الإحتياطيات: مع تجنب الجزائر للاستدانة الخارجية كما أكد الرئيس تبون الاستدانة الخارجية عيب وخيانة للشهداء، يتم الاعتماد على الاحتياطيات الداخلية.

تقييد السياسات الاقتصادية :العجز الكبير يحد من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث : الاحصائيات

المطلب الأول : الفترة ما بين 2014 الى 2018

الجدول رقم 02 : يوضح تطور الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة2014–2018

(مليار دج)

السنوات	الايرادات			النفقات			الرصيد
	الايرادات العادية	الايرادات البترولية	الايرادات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية	
2014	2 091,456	1 577,730	3 669,186	4 494.423	2 501.442	6 995,865	-3 326,679
2015	2 354,648	1 722,940	4 077,588	4 617,000	3 039.322	7 656,322	-3 578 ,734
2016	2 482,208	1 682,550	4 164,758	4 585.645	2 711.93	7 297,575	-3 132,817
2017	2 630 ,000	2 127,000	4 757,000	4 677.259	2 605.448	7 282,707	-2 525,707
2018	2 648,500	2 349,694	4 998,194	4 500,000	2 300,000	6 800,000	-1 801,806

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على بيانات صادرة عن مديرية الميزانية العامة لوزارة المالية

الاستنتاج:

شهدت المالية العمومية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 تحولات ملحوظة على مستوى الإيرادات والنفقات، ما يعكس جهودًا إصلاحية في التسيير المالي. فقد سجلت الإيرادات الكلية نموًا تدريجيًا، مدعومة بارتفاع الإيرادات العادية والبترولية، خاصة في عامي 2017 و2018، حيث بلغ إجمالي الإيرادات حوالي 5,000 مليار دينار في 2018 بعد أن كان 3,669 مليار في 2014. بالمقابل، حافظت نفقات التسيير على مستويات مرتفعة مع ميل طفيف إلى الاستقرار، بينما شهدت نفقات التجهيز تقليصًا واضحًا منذ 2016، في خطوة تشير إلى محاولة كبح جماح الإنفاق العمومي. ورغم أن العجز المالي ظل قائمًا طيلة السنوات الخمس، إلا أن حجمه تقلص تدريجيًا من أكثر من 3,000 مليار دينار في 2014 إلى حوالي 1,200 مليار فقط في 2017، قبل أن يشهد ارتفاعًا طفيفًا في 2018. يُظهر هذا التحسن النسبي في الرصيد المالي توجها نحو ضبط التوازنات المالية، غير أن استمرار العجز يعكس هشاشة التوازن الهيكلي وضرورة تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على العائدات البترولية.

المطلب الثاني : الفترة ما بين 2019 الى 2022

الجدول رقم 03: يوضح تطور الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2019–2022

(مليار دج)

السنوات	الايرادات			النفقات			الرصيد
	الايرادات العادية	الايرادات البترولية	الايرادات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية	
2019	2 836,414	2 518,488	5 354,902	4 788.980	2 772.008	7 560,988	-2 206,086
2020	2 531,960	1 394,710	3 926,670	4 863.850	2 940.190	7 804,040	-3 877,370
2021	2 354,648	1 615,900	3 970,548	5 314,250	2 784,210	8 098,460	-4 127,912
2022	2 482,208	1 577,730	4 059,938	6 311,870	3 546,850	9 858,720	-5 798,782

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على بيانات صادرة عن مديرية الميزانية العامة لوزارة المالية

الاستنتاج:

شهدت المالية العمومية خلال الفترة من 2019 إلى 2022 تقلبات لافتة تعكس تحديات اقتصادية متعددة، أبرزها انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19. فقد بلغت الإيرادات الكلية ذروتها في 2019 بحوالي 5,354.9 مليار دينار، مدعومة بارتفاع الإيرادات البترولية إلى أكثر من 2,500 مليار. إلا أن هذه الإيرادات تراجعت بحدة في 2020 إلى نحو 3,926.7 مليار دج، بسبب انهيار أسعار النفط وتأثير الجائحة على الاقتصاد الوطني، قبل أن تعاود الاستقرار النسبي في 2021 و2022 دون أن تصل إلى مستويات 2019.

من جهة أخرى، استمرت النفقات الكلية في الارتفاع، من 7,560.9 مليار دج في 2019 إلى ما يقارب 9,858.7 مليار دينار في 2022، مدفوعة أساسًا بزيادة نفقات التسيير التي تجاوزت 6,300 مليار في 2022. وقد ساهم هذا التوسع في النفقات، مقابل تراجع نسبي في الإيرادات، في اتساع العجز المالي من -1,138.9 مليار في 2019 إلى -2,932.1 مليار في 2022.

تُظهر هذه الأرقام استمرار الضغط على الميزانية العمومية وعجزًا بنيويًا في التوازن المالي، مما يعكس هشاشة في مصادر التمويل ويؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاحات هيكلية، سواء من خلال تنويع الاقتصاد أو إعادة هيكلة النفقات العمومية لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية.

المطلب الثالث : الفترة 2023 و 2024

الجدول رقم 04 : يوضح تطور الايرادات في الجزائر خلال الفترة 2023-2024(دج)

السنوات	الايرادات	المبالغ(دج)
2023	الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات	6.588.938.188
	مداخيل الأملاك التابعة للدولة	64.026.930
	مداخيل المساهمات المالية للدولة	1.111.400.000
	المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	-
	-مختلف حواصل الميزانية	130.000.000
	-الحواصل الاستثنائية المتنوعة	-
	-الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	50.000
	الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف	7.500.000
المجموع		7.901.915.118
2024	الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات	7 692 602 408 126
	مداخيل الأملاك التابعة للدولة	80 152 334 400
	مداخيل المساهمات المالية للدولة	1 175 000 000 000
	المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	-
	-مختلف حواصل الميزانية	212 500 000 000
	-الحواصل الاستثنائية المتنوعة	-
	-الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	50 000 000
	الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف	8 000 000 000
المجموع		9 105 304 742 526

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى القانون العضوي 15/18

الجدول رقم 05 : يوضح تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2023-2024

السنوات	النفقات(المحافظ)	المبالغ(دج)
2023	رئاسة الجمهورية	57.482.286.000
	مصالح الوزير الأول	34.881.123.000
	الدفاع الوطني	2.486.000.000.000
	المالية	3.700.934.034.000
	الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج	49.759.254.000
	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	1.026.766.129.000
	العدل	128.210.881.000
	الطاقة والمناجم	182.314.313.000
	المجاهدين وذوي الحقوق	232.523.056.000
	الشؤون الدينية والأوقاف	42.137.228.000
	التربية الوطنية	1.170.069.685.000
	التعليم العالي والبحث العلمي	566.493.133.000
	التكوين والتعليم المهنيي	91.711.697.000
	الثقافة والفنون	26.933.801.000
	الشباب والرياضة	85.382.633.000
	الرقمنة والإحصائيات	4.395.420.000
	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	14.579.217.000
	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	143.420.326.000
	الصناعة	7.831.748.000
	الفلاحة والتنمية الريفية	618.172.610.000
	السكن والعمران والمدينة	502.485.441.000
	التجارة وترقية الصادرات	63.838.071.000

	الاتصال	22.642.859.000
	الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية	514.254.107.000
	النقل	206.771.914.000
	السياحة والصناعة التقليدية	4.678.926.000
	الصحة	711.339.676.000
	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	1.021.557.583.000
	العلاقات مع البرلمان	467.504.000
	البيئة والطاقات المتجددة	9.880.212.000
	الصيد البحري والمنتجات الصيدية	4.834.560.000
	الصناعة الصيدلانية	453.594.000
	اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	30.026.080.000
	المجموع الفرعي لمحافظ البرامج الوزارية	13.763.229.101.000
	المجلس الشعبي الوطني	8.000.000.000
	مجلس الأمة	4.110.441.000
	المحكمة العليا	3.819.000.000
	مجلس الدولة	1.282.000.000
	المجلس الأعلى للقضاء	102.200.000
	المحكمة الدستورية	1.002.416.000
	مجلس المحاسبة	1.409.129.000
	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	162.000.000
	السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات	1.653.000.000
	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	800.000.000
	المجلس الإسلامي الأعلى	165.000.000
	المجلس الأعلى لّلغة العربية	160.000.000
	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	237.000.000

	الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات	166.400.000
	المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	145.000.000
	المرصد الوطني للمجتمع المدني	235.700.000
	المجلس الأعلى للشباب	150.000.000
	المجموع الفرعي لمحافظ البرامج للهيئات العمومية	23.599.286.000
المجموع		13.786.828.387.000
2024	رئاسة الجمهورية	67 167 221 000
	مصالح الوزير الأول	46 650 101 000
	الدفاع الوطني	2 926 000 000 000
	الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج	58 263 108 000
	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	1 328 807 337 000
	العدل	167 219 463 000
	المالية	3 171 110 969 000
	الطاقة والمناجم	180 376 373 000
	المجاهدين وذوي الحقوق	251 797 176 000
	الشؤون الدينية والأوقاف	50 076 984 000
	التربية الوطنية	1 439 981 962 000
	التعليم العالي والبحث العلمي	647 028 780 000
	التكوين والتعليم المهني	118 582 617 000
	الثقافة والفنون	34 381 669 000
	الشباب والرياضة	123 975 380 000
	الرقمنة والإحصائيات	1 351 000 000
	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	15 277 635 000
	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	218 055 170 000
	الصناعة و الانتاج الصيدلاني	10 308 119 000

الفلاحة والتنمية الريفية	664 647 353 000
السكن والعمران والمدينة	564 313 320 000
التجارة وترقية الصادرات	152 329 437 000
الاتصال	26 442 233 000
الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية	799 279 940 000
الري	332 384 594 000
النقل	69 401 163 000
السياحة والصناعة التقليدية	7 654 830 000
الصحة	848 225 000 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	862 683 003 000
العلاقات مع البرلمان	588 926 000
البيئة والطاقات المتجددة	12 931 735 000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	8 438 865 000
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	30 177 828 000
المجموع الفرعي لمحافظ البرامج الوزارية	15 235 909 291 000
المجلس الشعبي الوطني	8 000 000 000
مجلس الأمة	4 410 441 000
المحكمة العليا	6 573 000 000
مجلس الدولة	1 330 414 000
المجلس الأعلى للقضاء	139 518 000
المحكمة الدستورية	904 984 000
مجلس المحاسبة	1 539 877 000
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	226 976 000
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات	13 585 393 000
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	860 000 000

	المجلس الإسلامي الأعلى	181 230 000
	المجلس الأعلى لّلغة العربية	207 272 000
	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	256 540 000
	الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات	277 400 000
	المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	175 208 000
	المرصد الوطني للمجتمع المدني	277 000 000
	المجلس الأعلى للشباب	428 000 000
	المجموع الفرعي لمحافظ البرامج للهيئات العمومية	39 373 253 000
المجموع		15 275 282 544 000

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى القانون العضوي 15/18

الجدول رقم 06 : يوضح رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2023-2024 (دج)

السنوات	الايرادات	النفقات	الرصيد
2023	7 901 915 118	13.786.828.387.000	-4 681 523 644 474
2024	9 105 304 742 526	15 275 282 544 000	-6169 977 801 474

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى القانون العضوي 15/18

الاستنتاج:

في عام 2023، تعكس البيانات المالية صورة واضحة لوضع الميزانية العامة للدولة، حيث تبيّن وجود عجز مالي حاد بين الإيرادات والنفقات. فقد بلغ إجمالي الإيرادات حوالي 7.9مليار دينار جزائري، وهو مبلغ منخفض جدًا بالنظر إلى إجمالي النفقات التي وصلت إلى 13.78تريليون دينار جزائري .هذا يعني أن الدولة أنفقت أكثر مما جنت بحوالي 1,700ضعف، وهو مؤشر خطير على عدم التوازن المالي.

1- الإيرادات

الإيرادات كانت تعتمد بشكل شبه كامل على الضرائب والإخضاعات، حيث شكّلت حوالي 85% من مجموع الدخل. في المقابل، كانت الإيرادات من الأملاك العامة، المساهمات المالية، الهبات، والفوائد شبه رمزية. كما لم تُسجّل الدولة أي مداخيل مقابل خدماتها أو من الحواصل الاستثنائية، ما يدل على ضعف في تنويع مصادر التمويل، وهو أمر يُعرّض الميزانية لمخاطر تقلبات السوق والضرائب.

2- النفقات

على مستوى النفقات، يتّضح أن وزارة المالية استحوذت على الحصة الأكبر بأكثر من 3.7تريليون د.ج، تلتها وزارة الدفاع الوطني بما يقارب 2.5تريليون د.ج، ثم وزارة التربية والعمل والضمان الاجتماعي بنحو تريليون د.ج لكل منهما. كما كانت هناك نفقات مرتفعة أيضًا على الصحة، الفلاحة، السكن، التعليم العالي، ما يعكس التزامًا تجاه القطاعات الاجتماعية، لكنه لا يخلو من عدم توازن في التوزيع، خصوصًا أن بعض الوزارات الاستراتيجية (مثل الرقمنة، الصناعة، الطاقة المتجددة) حصلت على تمويل محدود جدًا.

3- العجز المالي

الفجوة الهائلة بين النفقات والإيرادات تطرح تساؤلات مهمة:

- كيف تم تمويل هذا العجز؟
- هل لجأت الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي؟
- ما هو تأثير ذلك على التضخم، وسعر الصرف، والاحتياطي النقدي؟

4- الاستنتاجات والتوصيات

- غياب التنويع في الإيرادات يُعد من أبرز نقاط الضعف.
- الاعتماد على الضرائب دون تطوير الموارد البديلة مثل الاستثمارات، خدمات الدولة، والأملاك العمومية، يجعل الميزانية هشّة أمام الأزمات.
- ضرورة ترشيد الإنفاق، خاصة في الوزارات ذات النفقات الضخمة.
- زيادة الشفافية في توضيح كيفية تغطية العجز.
- تبني إصلاحات اقتصادية هيكلية تهدف إلى تحسين الأداء المالي للدولة وتحقيق الاستدامة.

هذا التحليل يُظهر بوضوح أن ميزانية 2023 كانت تعاني من اختلالات كبيرة تتطلب معالجة جذرية لتفادي تفاقم الوضع في السنوات القادمة.

1-الإيرادات

لم تشهد الإيرادات في 2024 أي تحسن يُذكر مقارنة بعام 2023، حيث استقرت عند:

- 6.59مليار د.ج من الإخضاعات (ضرائب ورسوم)
- 1.11مليار د.ج من المساهمات المالية للدولة
- 64مليون د.ج من مداخيل الأملاك العامة
- 7.5مليار د.ج من فوائد القروض وتوظيف الأموال
- 130مليون د.ج من الحواصل والهبات

🔷*الإجمالي التقريبي* 7.8 :مليار د.ج فقط

✅هذا المبلغ يمثل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي النفقات، ويكشف اعتمادًا شبه كلي على الضرائب، مع ضعف شديد في تنويع الموارد المالية.

2- النفقات

●النفقات في 2023:

- 13.79تريليون د.ج

●النفقات في 2024:

- 15.28تريليون د.ج
  - منها 15.24تريليون د.ج نفقات وزارية
  - و 39.37مليار د.ج نفقات هيئات عمومية

الزيادة في الإنفاق بين السنتين بلغت 1.49 :تريليون د.ج (~11%)

القطاعات التي شهدت ارتفاعًا في الميزانية:

- الدفاع: من 2.48 إلى 2.93 تريليون د.ج
- التربية: من 1.17 إلى 1.44 تريليون د.ج
- الداخلية: من 1.02 إلى 1.33 تريليون د.ج
- العمل والضمان الاجتماعي: انخفاض طفيف من 1.02 إلى 0.86 تريليون د.ج

- التعليم العالي: زيادة من 566 إلى 647 مليار د.ج

كما ارتفعت ميزانية بعض الهيئات بشكل غير معتاد، مثل:

- السلطة الوطنية للانتخابات :من 1.6 إلى 13.5 مليار د.ج

3-العجز المالي

- 2023العجز = 13.79 تريليون - 7.8 مليار 13.78 ≈ تريليون د.ج
- 2024العجز = 15.28 تريليون - 7.8 مليار 15.27 ≈ تريليون د.ج

النتيجة :تفاقم العجز المالي في 2024 رغم استقرار الإيرادات، ما يعني أن الدولة توسّعت في الإنفاق دون مصادر تمويل مقابلة.

الاستنتاجات و التوصيات

1. الوضع المالي غير مستدام :العجز المالي تضاعف بين عامي 2023 و2024 دون تحسين في مصادر الدخل.
2. غياب التنويع في الإيرادات :الاعتماد على الضرائب فقط دون تنشيط مداخيل الأملاك أو الفوائد أو المشاريع الاستثمارية.
3. تصاعد في النفقات غير الإنتاجية :مثل التوسعات في ميزانيات بعض الهيئات والوزارات دون مبررات اقتصادية واضحة.

4. انعدام الشفافية في تمويل العجز :لا توجد تفاصيل حول القروض أو التمويلات البديلة، ما يطرح إشكالات حول آثار ذلك على التضخم وسعر الصرف والاحتياطات الوطنية.

5. تعزيز تنويع الإيرادات :من خلال الاستثمار، الخصخصة الجزئية، وتطوير الخدمات الحكومية المدفوعة.

6. ترشيد النفقات :مراجعة أولويات الإنفاق خاصة للقطاعات غير الإنتاجية.

7. تحقيق التوازن المالي :بوضع سقف للإنفاق وربطه بقدرة الدولة التمويلية.

8. رفع الشفافية :ونشر تقارير دورية توضح كيفية تغطية العجز وتوزيع الميزانية حسب النتائج المتحققة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 تطورًا ملحوظًا تأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية. عقب تراجع أسعار النفط في عام 2014، شهدت الإيرادات العامة انخفاضًا واضحًا، مما أسفر عن تسجيل عجز مالي كبير استمر لعدة سنوات، وبلغ ذروته خلال أزمة جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وقد سعت الدولة إلى تقليص هذا العجز عبر تبني إجراءات تقشفية ورفع بعض الرسوم والضرائب، بالإضافة إلى اللجوء إلى تمويل غير تقليدي يتمثل في طبع النقود. وفي السنوات الأخيرة، خاصة منذ عام 2022، شهدت أسعار النفط ارتفاعًا مجددًا ساهم في تحسن نسبي للإيرادات رغم استمرار وجود العجز. وقد تزامن هذا التطور المالي مع تطبيق إصلاحات هيكلية في إدارة الميزانية، كان من أبرزها الانتقال إلى نظام الميزانية المبني على البرامج والأداء وفق القانون العضوي رقم 18-15، وذلك بهدف تعزيز فعالية الإنفاق وتحقيق نتائج ملموسة.

الخاتمة

الخاتمة

أظهرت الدراسة التي قمنا بها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وتأثيرها على عجز الميزانية، تبيّن أن هذه الظاهرة ليست مجرد مسألة مالية ظرفية، بل هي انعكاس لتحولات هيكلية في الاقتصاد والسياسات العمومية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن النفقات العامة في الجزائر شهدت تزايدًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، أبرزها تقلب أسعار النفط، وتوسع دور الدولة في مجالات الدعم الاجتماعي، و الصحة، و التعليم، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتزايدة.

بالإجابة عن الأسئلة الفرعية، تبيّن أن:

- ✓ النفقات العامة تمثل الأداة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الإنفاق على الخدمات، البنى التحتية، والأمن والدفاع.
- ✓ يعود تزايد هذه النفقات إلى عوامل متعددة منها الالتزامات الاجتماعية، غياب إصلاحات جبائية فعالة، والتوسع في برامج الدعم.
- ✓ هذا التزايد له أثر مباشر على الموازنة العامة من خلال رفع نسبة العجز، لا سيما في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد وحيد غير مستقر.

وأخيرًا، فإن العجز الناتج عن هذا التزايد يؤثر سلبًا على التوازنات الاقتصادية الكبرى ويحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

وبناءً على ما تم التوصل إليه، يمكن تأكيد **الفرضية الأولى** التي تفيد بأن **تزايد النفقات العامة يساهم بشكل مباشر في تفاقم عجز الميزانية**، خاصة في ظل ضعف تنويع مصادر الإيرادات. كما تؤكد نتائج البحث أيضًا

الفرضية الثانية، التي ترى أن **تحسين كفاءة الإنفاق العام وترشيده، إلى جانب إصلاح النظام الجبائي، قد يساهم في الحد من هذا العجز دون المساس بالاستقرار الاجتماعي.**

وعليه فإن السيطرة على تزايد النفقات لا تعني تقليصها بشكل عشوائي، وإنما تتطلب مقاربة شاملة تقوم على مبدأ الإنفاق الفعّال، وتحقيق التوازن بين الحاجات التنموية والموارد المالية المتاحة، وهو ما يشكل التحدي الحقيقي لصناع القرار في الجزائر خلال المرحلة المقبلة.

التوصيات:

-اتباع سياسة مدروسة وحكيمة في مجال الإنفاق العام يساهم في تقليل نسبة عجز الميزانية العامة.

-يرتكز تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر، على صندوق ضبط الموارد، وهو ما يجعلها دائما في حالة حرجة، مرهونة باتجاه اسعار البترول.

- بالرغم من الاصلاحات الضريبية تبقى الجباية البترولية الممول الرئيسي للميزانية العامة الجزائرية، و هذا الشيء الذي ادى بها الى اهمال القطاعات الأخرى، كان من الممكن ان تحدث تغير في سياستها الاقتصادية.

-الجزائر قطعت شوط كبير في تحسين نظامها الضريبي، الا انها بحاجة الى زيادة تفعيلها، وضبطها، و التوسع فيه.

- ان صندوق ضبط الموارد له دور كبير في تمويل عجز الميزانية الجزائرية، و هذا راجع الى الهدف المحدود الذي انشأ من اجله.

-ضرورة ضبط النفقات العامة عبر ترشيدها وتعزيز كفاءتها، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

-البحث عن الآليات الواقعية والفعالة لتوجيه الدعم والتحويلات الاجتماعية للفئات المعوزة، خاصة ما تعلق : وذلك بالاستعانة بالكفاءات الأكاديمية والمهنية.

-العمل على تمويل النفقات العامة من الجباية العادية على الأقل أن تغطي نفقات التسيير.

-ضرورة تبني الصيغ الحديثة في تمويل مشاريع التجهيز العمومي، خاصة تلك المستخدمة في مجال تمويل البنية التحتية من أجل تخفيف الضغط على ميزانية الدولة.

- العمل بالتوصيات والاقتراحات التي تقدمها الجامعة من خلال الملتقيات والأبحاث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أ.يلس شاوش بشير، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2013.
2. د.بن شعيب نصر الدين ،"محاضرات في المالية العامة"،مقياس المالية العامة المعمقة ،تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،2015/2014.
3. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
4. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة ، جامعة البويرة، 2014، الجزائر .
5. عيسى أنيسة بركان براق ، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر ، تطوها ، أسبابها ، ومتطلبات ترشيدها ، مجلة الابداع ، 2017.
6. هلال محمود، أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2015
7. عباس علي عبد الله.، المالية العامة: النفقات والإيرادات العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006،
8. محمد الصغير بعلي ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003.
9. د محمد عباسي محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
10. علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية ،مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
11. مسعود ادم ،"دروس على الخط "،مقياس المالية العامة ،تخصص المالية و المحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة لونيسي علي البليدة2022،2023/02.
12. حراق مصباح، اقتصاديات المالية العمومية مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Magnus Henrekson, Peacock and Wiseman's Displacement effect: A reappraisal and a New test, the European journal of political Economy, Vol 66 No 03, 1990

المراسيم و النصوص :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون المالية لسنة 1984، الجريدة الرسمية ، العدد31 الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1984

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون عضوي لسنة 2018، الجريدة الرسمية ،العدد 53،الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
اهداء

مقدمة 1

الفصل الأول : مدخل الى النفقات العمومية

تمهيد: 7

المبحث الأول : عموميات حول النفقات العمومية.....8

المطلب الأول :ماهية النفقات العمومية 8

المطلب الثاني :عناصر و قواعد النفقة العامة 9

الفرع الاول :عناصر النفقة العامة.....9

الفرع الثاني :قواعد النفقات العمومية.....10

المطلب الثالث : ضوابط النفقة العامة.....10

المبحث الثاني : تقسيمات النفقات العمومية.....12

المطلب الأول: من حيث الغرض 13

المطلب الثاني : من حيث طبيعتها.....13

المطلب الثالث : من حيث تكرارها الدوري في ميزانية الدولة 14

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات 15

المطلب الأول : أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة 16

المطلب الثاني : الاسباب الظاهرة لنمو النفقات العمومية.....19

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العمومية 21

خلاصة الفصل: 27

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

تمهيد: 28

المبحث الأول :الدراسات المحلية.....29

المبحث الثالث : التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 50

خلاصة الفصل: 52

الفصل الثالث : الاطار التحليلي

تمهيد: 54

المبحث الأول : مكونات الميزانية في الجزائر 54
المطلب الأول : مفهوم الميزانية 55
المطلب الثاني : مبادئ الميزانية.....56
المطلب الثالث : أقسام الميزانية 58
المبحث الثاني : عجز الميزانية العامة في الجزائر.....63
المطلب الاول : تعريف عجز الميزانية و أنواعه.....63
المطلب الثاني:أسباب عجز الميزانية في الجزائر.....64
المطلب الثالث : آثار عجز الميزانية 65
المبحث الثالث : الاحصائيات.....65
المطلب الأول : الفترة ما بين 2014 الى 2018 65
المطلب الثاني : الفترة ما بين 2019 الى 2022 66
المطلب الثالث : الفترة 2023 و 2024.....66
خلاصة الفصل: 77
الخاتمة.....**Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المراجع.....85

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى فحص ظاهرة ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024، مع تحليل الآثار الناتجة عن هذا الارتفاع على عجز الميزانية العامة للبلاد.

لقد واجهت الجزائر خلال هذه الفترة ضغوطًا مالية كبيرة ناجمة عن ارتفاع الإنفاق مقابل قلة تنوع الإيرادات، خاصةً اعتمادها بشكل كبير على إيرادات النفط.

وتشير النتائج إلى تفاقم عجز الميزانية بشكل ملحوظ بعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014. هذا الانخفاض دفع الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى تمويل غير تقليدي والاقتراض الداخلي، مما أدى إلى استنزاف تدريجي لموارد الصرف.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية - عجز الميزانية -المالية العامة- الإنفاق العام- الايرادات والنفقات

Abstract:

This study aims to examine the phenomenon of rising public spending in Algeria during the period from 2014 to 2024, analyzing the resulting impact on the country's general budget deficit.

During this period, Algeria faced significant financial pressures resulting from rising spending and limited revenue diversification, particularly due to its heavy reliance on oil revenues.

The results indicate a marked worsening of the budget deficit following the decline in oil prices in 2014. This decline prompted the Algerian government to resort to unconventional financing and domestic borrowing, leading to a gradual depletion of spending resources.

Keywords: Public expenditures - Budget deficit - Public finance - Public spending - Revenues and expenditures